EBE

البنك المصري لتنمية الصادرات

Export Development Bank of Egypt

القوائم المالية المجمعة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

#رايحين_مع_بعض_لبكرة

www.ebebank.com

/EBE OFFICIAL 1983

/EBE-BANK

16710

MAZARSمصطفى شوقي
محاسبون قانونيون ومستشارون

الجهاز المركزي للمحاسبات
الإدارة المركزية للرقابة علي البنوك

تقرير مراقبا الحسابات

الى السادة / مساهمي البنك المصري لتنمية الصادرات – "شركة مساهمة مصرية"

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة للبنك المصري لتنمية الصادرات "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في الميزانية المجمعة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسئولية إدارة البنك، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ و المعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقبي الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تم مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك.

وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

MAZARSمصطفى شوقي
محاسبون قانونيون ومستشارون

الجهاز المركزي للمحاسبات
الإدارة المركزية للرقابة علي البنوك

الـرأي

من رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح – في جميع جوانبها الهامة – عن المركز المالي المجمع للبنك المصري لتنمية الصادرات – شركة مساهمة مصرية – في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠، وعن أدائه المالي المجمع وتدفقاته النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ و المعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة.

فقرة توجيه انتباه

ومع عدم إعتبار ذلك تحفظا وكما ورد بالإيضاح رقم (٤٠) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، الذي يوضح الأثر المحتمل لجائحة فيروس كورونا "كوفيد-١٩ المستجد" على البيئة التشغيلية للبنك بما في ذلك قيم عناصر الاصول والالتزامات والقيمة الاستردادية لها ونتائج الأعمال وحالة عدم التأكد ذات الصلة.

القاهرة في: ٢٧ أغسطس ٢٠٢٠

مراقبا الحسابات

الدكتور / أحمد مصطفى شوقي
MAZARS مصطفى شوقي
محاسبون قانونيون ومستشارون

محاسبة / سلوى يونس سيد
رئيس القطاع
الجهاز المركزى للمحاسبات

	إيضاح رقم	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
الأصول			
نقدية وأرصده لدي البنك المركزي المصرى	(١٢)	٣,٨٦٧,١٢٣	٣,٦٧٠,٤٤٢
أرصده لدي البنوك	(١٣)	٤,٦٦١,٥٢٤	٦,٨٤١,٣٩٢
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	(١٤)	٨,٥٤٨,٨٥٧	٩,٥٥٥,٧٢٥
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	(١٥)	٣٦,٠٣٠	٤٦,٥١١
قروض وتسهيلات للعملاء	(١٦)	٣١,٢٩٧,٨٣٦	٢٥,٠٩٦,٢٤٨
قروض وتسهيلات للبنوك	(١٦)	٢٩,٠٧٣	٨٤,٧٨٦
إستثمارات مالية :			
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(١٨)	٤,٥٦٧,٧٦١	١,٥٨٦,٥٧٣
- بالتكلفة المستهلكة	(١٨)	١,٠٨٧,٧٤٠	١,٧٨٦,٨٨٢
إستثمارات مالية فى شركات تابعة	(١٩)	٦,٨٧٥	٦,٨٧٥
أصول غير ملموسة	(٢٠)	٣٧,٦٧٠	١٩,٠٠٩
أصول أخري	(٢١)	٢,١٠٠,٦٣٣	١,١٦٨,٢٥٩
أصول ثابتة	(٢٢)	٦٩٢,٩٠٧	٦٦٣,٠٥١
إستثمارات عقارية	(٢٣)	٢٢٠,٠٢١	٢٢٠,٠٢١
المخزون	(٢٤)	٨٢,٣٦٦	٨٢,٣٣١
أصول ضريبية مؤجلة	(٢٥)	٩٥	٥,٢٧٠
إجمالي الأصول		٥٧,٢٣٦,٥١١	٥٠,٨٣٣,٣٧٥
الإلتزامات وحقوق الملكيه			
الإلتزامات			
أرصدة مستحقه للبنوك	(٢٦)	٣,٩٣١,٣٩١	٢,٣٣٤,١٩٧
ودائع العملاء	(٢٧)	٤٣,٩٤٧,٠٤٢	٤٠,٠٧٢,٥٨٨
مشتقات مالية	(١٧)	٢٠٥	-
أدوات دين مصدرة	(٢٨)	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
قروض أخرى	(٢٩)	١,٧١٢,٨٣٨	١,٦٢٧,٣٧١
إلتزامات أخري	(٣٠)	١,٢٤٢,٥٢١	١,١٨٩,٥٦٤
مخصصات أخرى	(٣١)	٢٥٣,٩٥٣	١٦١,١٧٨
إلتزامات ضريبية مؤجلة	(٢٥)	١٢,٥١٣	١٠,٣٨٢
إلتزامات مزايا التقاعد	(٣٢)	٣٣,٩٩١	٢١,٨٠٠
إجمالي الإلتزامات		٥١,١٨٤,٤٥٤	٤٥,٤٦٧,٠٨٠
حقوق الملكية			
راس المال المصدر والمدفوع	(٣٣)	٢,٧٢٨,٠٠٠	٢,٧٢٨,٠٠٠
إحتياطيات	(٣٣)	٨١٩,٠٠١	٦٢١,٦٨٤
أرباح محتجزة		٢,٣٧٤,١٥٣	١,٨٧٤,٤٧٢
حقوق الأقلية		١٣٠,٩٠٣	١٤٢,١٣٩
إجمالي حقوق الملكية		٦,٠٥٢,٠٥٧	٥,٣٦٦,٢٩٥
إجمالي الإلتزامات وحقوق الملكية		٥٧,٢٣٦,٥١١	٥٠,٨٣٣,٣٧٥

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها .
تقرير مراقبى الحسابات مرفق .

محمد فتوح إمام
رئيس مجموعة الرقابة المالية

مرفت زهدى سلطان
رئيس مجلس الإداره

مراقبا الحسابات

دكتور / أحمد مصطفى شوقى
MAZARS مصطفى شوقى

محاسبة / سلوى يونس سيد
رئيس القطاع
الجهاز المركزى للمحاسبات

	إيضاح رقم	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
عائد القروض والإيرادات المشابهة	(٥)	١,١٤١,٣٩١	٥,٥٥٢,٥٤٥	١,٤٥٧,٢٦٥	٥,٥٢٤,٢١٢
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	(٥)	(٧٤٥,٩١٥)	(٣,٥٨٧,١٨٧)	(٩٨٥,٠٠٣)	(٣,٧٢٠,٩٩٢)
صافي الدخل من العائد		٣٩٥,٤٧٦	١,٩٦٥,٣٥٨	٤٧٢,٢٦٢	١,٨٠٣,٢٢٠
إيرادات الأتعاب والعمولات	(٦)	٩١,٧٤٤	٣٧٧,١١٩	١٠٢,٦٩٣	٣٨١,٧٨٢
مصروفات الأتعاب والعمولات	(٦)	(٥,٢٤٤)	(٣٧,٥٦٣)	(٧,٨٠٩)	(٣٧,٥٤٦)
صافي الدخل من الأتعاب والعمولات		٨٦,٥٠٠	٣٣٩,٥٥٦	٩٤,٨٨٤	٣٤٤,٢٣٦
توزيعات أرباح	(٧)	(٧,٣٦٨)	١١,٢٥٢	٣,٠٥٩	٢٢,١٩٦
صافى دخل المتاجرة	(٨)	٣٥,١٤٦	١٣٦,٩٩٢	٣٣,٨٩٤	٧٦,٥٩١
أرباح (خسائر) إستثمارات مالية	(١٨)	-	٣,٤٢٤	٩,٩١١	(٥٤,٦٤٩)
رد (عبء) الإضمحلال عن خسائر الائتمان	(٩)	(٢٧,٩٩٠)	٧١,٣٧٢	(١١٥,٨٩١)	(١٩٣,٣١٥)
مصروفات إدارية	(١٠)	(٢٧٩,٧٧٤)	(١,٠٥٥,٤٧٧)	(٢١٥,٤٢٠)	(٧٩٣,٠٦٤)
إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى	(١١)	٥,١٦١	٣٧,٣٢٥	٣٨,١٩٣	٢١٩,١٠٣
صافى الربح قبل الضرائب		٢٠٧,١٥١	١,٥٠٩,٨٠٢	٣٢٠,٨٩٢	١,٤٢٤,٣١٨
ضرائب الدخل		(٧٧,٧٢٧)	(٣٩٤,٩٠١)	(٧٨,٦٥٢)	(٣٠٠,٥٨٩)
الضرائب المؤجلة		(٤,١٧٦)	(١١,٣٥١)	(٥,٥٨٧)	(٧,١٦٧)
صافى أرباح السنة		١٢٥,٢٤٨	١,١٠٣,٥٥٠	٢٣٦,٦٥٣	١,١١٦,٥٦٢
نصيب السهم فى صافى أرباح السنة		٠,٣٩	٣,٤٥	٠,٧٦	٣,٦٠
يتمثل فى:					
نصيب المساهمين في البنك		١٢٣,٠٩١	١,٠٨٨,٢٨٤	٢٣٢,٢٨٦	١,٠٩٧,٧٠١
نصيب الأقلية		٢,١٦٢	١٥,٢٦٦	٤,٣٦٤	١٨,٨٥٩
		١٢٥,٢٥٣	١,١٠٣,٥٥٠	٢٣٦,٦٥٠	١,١١٦,٥٦٠

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها .

محمد فتوح إمام
رئيس مجموعة الرقابة المالية

	الاحتياطيات										
٣٠ يونيو ٢٠١٩	رأس المال المدفوع	احتياطي قانوني	احتياطي عام	احتياطي خاص	احتياطي رأسمالي	احتياطي المخاطر البنكية العام	احتياطي المخاطر البنكية IFRS٩	احتياطي المخاطر البنكية - أصول آلت ملكيتها للبنك	احتياطي القيمة العادلة لاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	أرباح محتجزة	حقوق الأقلية	الاجمالى
	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
الرصيد في اول السنة المالية	٢,٧٢٨,٠٠٠	١٤٤,٩٤٠	٢٠,٧٦٤	٣٨,٩٠٤	٢٠,٤٩٩	١٠٦,٣٤٠	-	٢٠,٢٤٢	١٩,٩٠٨	١,٢٥١,٥٦٥	٢٢٠,٧٨٩	٤,٥٧١,٩٥١
المحول إلى الاحتياطي العام	-	-	٢,١١٦	-	-	-	-	-	-	(٣,٠٠٠)	٨٨٤	-
المحول إلى الاحتياطي الرأسمالي	-	-	-	-	٨,٤٥٥	-	-	-	-	(٨,٤٥٥)	-	-
المحول الى الإحتياطي القانوني	-	٧٦,٢٤٣	-	-	-	-	-	-	-	(٧٨,٣٠٦)	٢,٠٦٣	-
المحول الى احتياطي IFRS٩	-	-	-	-	-	-	٢٧١,٢٣٠	-	-	(٢٧١,٢٣٠)	-	-
المحول الى الإحتياطي المخاطر البنكية اصول الت ملكيتها	-	-	-	-	-	-	-	٤١٩	-	(٤١٩)	-	-
المحول إلى الأرباح المرحلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١,٠١٢	(١٦,٤٥٧)	(١٥,٤٤٥)
صافي التغير في الأستثمارات المالية المتاحة للبيع	-	-	-	-	-	-	-	-	(١٠,٩١٠)	-	-	(١٠,٩١٠)
الضريبة المؤجلة - فروق القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع	-	-	-	-	-	-	-	-	٨,٨٧٢	-	-	٨,٨٧٢
زيادة رأس المال	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٨٤,٠٠٠)	(٨٤,٠٠٠)
المحول للارباح المحتجزة	-	-	-	-	-	(١٠٦,٣٤٠)	-	-	-	١٠٦,٣٤٠	-	-
صافي أرباح السنة المالية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١,٠٩٧,٧٠١	١٨,٨٦٠	١,١١٦,٥٦١
توزيعات الأرباح	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٢٢٠,٧٣٤)	-	(٢٢٠,٧٣٤)
الرصيد في آخر السنة المالية	٢,٧٢٨,٠٠٠	٢٢١,١٨٣	٢٢,٨٨٠	٣٨,٩٠٤	٢٨,٩٥٤	-	٢٧١,٢٣٠	٢٠,٦٦١	١٧,٨٧٠	١,٨٧٤,٤٧٤	١٤٢,١٣٩	٥,٣٦٦,٢٩٥
٣٠ يونيو ٢٠٢٠												
الرصيد فى اول السنة المالية	٢,٧٢٨,٠٠٠	٢٢١,١٨٣	٢٢,٨٨١	٣٨,٩٠٤	٢٨,٩٥٤	-	٢٧١,٢٣٠	٢٠,٦٦١	١٧,٨٧٠	١,٨٧٤,٤٧٢	١٤٢,١٣٩	٥,٣٦٦,٢٩٤
المحول من الاحتياطي الخاص و احتياطي IFRS٩ الى احتياطي المخاطر البنكية العام	-	-	-	(١٢,١٧٨)	-	٢٨٣,٩٠٨	(٢٧١,٢٣٠)	-	-	-	-	-
اثر التطبيق الأولى لمعيار IFRS٩	-	-	-	-	-	(٢٨٢,٩٩٩)	-	-	١٦,٣٢١	-	-	(٢٦٦,٩٧٨)
الرصيد في ١ يوليو ٢٠١٩	٢,٧٢٨,٠٠٠	٢٢١,١٨٣	٢٢,٨٨١	٢٦,٢٢٦	٢٨,٩٥٤	٩٠٩	-	٢٠,٦٦١	٣٤,١٩١	١,٨٧٤,٤٧٢	١٤٢,١٣٩	٥,٠٩٩,٦١٦
المحول الى الاحتياطي الرأسمالي	-	-	-	-	١٦٦,٣٥٨	-	-	-	-	(١٦٦,٣٥٨)	-	-
المحول الى الاحتياطي العام	-	-	٢,١١٧	-	-	-	-	-	-	(٢,١١٧)	-	-
المحول الى الإحتياطي القانوني	-	٩٨,٢٥٥	-	-	-	-	-	-	-	(٩٩,٢١٥)	-	(٩٦٠)
المحول الى الإحتياطي المخاطر البنكية اصول الت ملكيتها	-	-	-	-	-	-	-	(٤,٢٦٧)	-	٤,٢٦٧	-	-
صافي التغير فى الإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٠٠,٥٨١	-	-	٢٠٠,٥٨١
الضريبة المؤجلة - فروق القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر	-	-	-	-	-	-	-	-	٢,٣٠٤	-	-	٢,٣٠٤
المحول الى الأرباح المحتجزة	-	-	-	(٤٦١)	-	-	-	-	(٨٩٠)	١٢٦,٢٧١	(٢٦,٥٠٤)	٩٨,٤١٦
صافي أرباح السنة المالية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١,٠٨٨,٢٨٤	١٥,٢٦٦	١,١٠٣,٥٥٠
توزيعات الأرباح	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٤٥١,٤٥٠)	-	(٤٥١,٤٥٠)
الرصيد في آخر السنة المالية	٢,٧٢٨,٠٠٠	٣١٩,٤٣٨	٢٤,٩٩٨	٢٥,٧٦٥	١٩٥,٣١٢	٩٠٩	-	١٦,٣٩٤	٢٣٦,١٨٦	٢,٣٧٤,١٥٤	١٣٠,٩٠١	٦,٠٥٢,٠٥٧

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

	إيضاح رقم	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠١٩ ألف جنيه مصري
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافي الأرباح قبل الضرائب		١,٥٠٩,٨٠٢	١,٤٢٤,٣١٨
تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
إهلاك أصول ثابتة	(٢٢)	٩٥,٢٤٣	٧٠,١٠٨
استهلاك أصول غير ملموسة	(٢٠)	١٥,٢٧٤	١٣,٤٩٤
الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات العملاء	(٩)	(٧٤,٩٣٧)	١٩٣,٣١٥
الخسائر الائتمانية المتوقعة لاذون الخزانة الحكومية	(٩)	(٧,١٣٨)	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة لسندات الخزانة الحكومية	(٩)	٩,٦٤٩	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات البنوك	(٩)	٤٩١	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة لدى البنوك	(٩)	٥٥٨	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة المدينة الأخرى	(٩)	٤	
اضمحلال استثمارات مالية متاحة للبيع		-	٥٩,٥٥٣
عبء (رد) المخصصات الأخرى	(٣١)	٢٨,٢٧٦	٥٩,٥٧٨
أرباح رأسمالية		(٤٣٧)	(١٦٦,٣٥٩)
فروق تقييم استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر		-	(١,٠٥٤)
فروق تقييم استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بالعملات الاجنبية	(٢٠)	(١٤,٨٩٨)	٩,٣٧٢
عبء (رد) التزامات التقاعد		١٥,٥٤٧	
فروق إعادة تقييم أرصدة المخصصات الأخرى	(٣١)	٢٥	(١,٣٩٥)
توزيعات الأرباح	(٧)	(١١,٢٥٢)	(٢٢,١٩٦)
استهلاك علاوة الإصدار والخصم للاستثمارات المالية		(٨,٦٠٢)	-
أرباح التشغيل قبل التغيرات فى الأصول والإلتزامات المستخدمة فى أنشطة التشغيل		١,٥٥٧,٦٠٥	١,٦٣٨,٧٣٤
صافى النقص (الزيادة) فى الأصول والإلتزامات			
أرصدة لدى البنوك	(١٣)	٣٨٢,٤٣٥	(٩٠٨,١٤٩)
اذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى	(١٤)	١,٤٣١,٠١٨	٢,٠٢١,٥٨٥
أصول ماليه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	(١٥)	١٠,٤٨٠	(١٩,٠١٦)
قروض وتسهيلات للعملاء والبنوك	(١٦)	(٦,٤١٦,٩١٩)	(٥,٤١٢,١٦٣)
المشتقات المالية (بالصافي)	(١٧)	٢٠٥	١٥,٣٩٩
اصول أخري	(٢١)	(٧٥١,٤٢٢)	٤,٦٦٩
أرصدة مستحقة للبنوك	(٢٦)	١,٥٩٧,١٩٣	(٤٠١,٠٩٥)
ودائع العملاء	(٢٧)	٣,٨٧٤,٤٥٤	٥,٤٥٩,٥٨١
التزامات اخري	(٣٠)	(١٦,٣٨٩)	(٢١٧,٢١٣)
ضرائب الدخل المسددة		(٣٢٧,٥٥٤)	(٣٠٩,٩٥٤)
مخصصات أخري		(٤٠,٦٨٧)	(٤٥,٩٨٧)
إلتزامات مزايا تقاعد		(٣,٣٥٨)	١٠,٠٠٠
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل		١,٢٩٧,٠٦٠	١,٨٣٦,٣٩١
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع		(٨٣,٧٨٠)	(٤٦٠,٨٦٦)
متحصلات من مبيعات الأصول الثابتة		٤٧٣	١٨,٥٧٥
أرباح رأسمالية		-	١٦٦,٣٥٩
مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة	(٢٠)	(٣٣,٩٣٧)	(٢٨,٥٧٨)
تغير الاستثمارات العقارية		-	٧٧٣
مدفوعات مشتريات استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(١٨)	(٢,٩٣٥,٦٣٦)	(٤١٤,٤٠٣)
متحصلات من استرداد استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(١٨)	١٨٦,٨٨٩	١٩٧,٧٢٥
مدفوعات مشتريات استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(١٨)	-	(٨,٦٣٩)
متحصلات من استرداد استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة		٦٩٥,٨٦٧	٤١٣,٨٦٦
توزيعات أرباح محصلة		١١,٢٥٢	٢٢,١٩٦
صافي التدفقات النقدية(المستخدمة في) أنشطة الاستثمار		(٢,١٥٨,٨٧١)	(٩٢,٩٩٢)

	إيضاح رقم	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠١٩ ألف جنيه مصري
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
محصل (مسدد) من أدوات دين وقروض أخرى	(٢٩)	٨٥,٤٦٧	٢٨٠,٤٦٤
توزيعات الارباح المدفوعة		(٤٥١,٤٥٠)	(٢٢٠,٧٣٤)
تغير الارباح المحتجزة في حقوق الملكية		٩٨,٧٩٢	-
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل		(٢٦٧,١٩١)	٥٩,٧٣٠
صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال السنة المالية	(٣٥)	(١,١٢٩,٠٠٢)	١,٨٠٣,١٣٠
رصيد النقدية ومافي حكمها فى أول السنة المالية		٦,٥١٦,٤١٧	٤,٧١٣,٢٨٧
رصيد النقدية ومافي حكمها فى آخر السنة المالية		٥,٣٨٧,٤١٥	٦,٥١٦,٤١٧
وتتمثل النقدية وما فى حكمها فيما يلي :			
نقدية وارصدة لدى البنك المركزى	(١٢)	٣,٨٦٧,١٢٣	٣,٦٧٠,٤٤٢
أرصدة لدى البنوك	(١٣)	٤,٦٦١,٥٢٣	٦,٨٤١,٣٩٢
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	(١٤)	٨,٥٤٨,٨٥٧	٩,٥٥٥,٧٢٥
أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الألزامي	(١٢)	(٣,٦٤٧,٩٠٦)	(٣,٣٩٢,٨٩٠)
أرصدة لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر	(١٣)	-	(٦٥٠,٠٠٠)
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر	(١٤)	(٨,٠٤٢,١٨٢)	(٩,٥٠٨,٢٥٢)
		٥,٣٨٧,٤١٥	٦,٥١٦,٤١٧

معاملات غير نقدية

- مبلغ ٢٨٢,٩٩٩ ألف جنيه مصري قيمة اثر تطبيق معيار IFRS٩ وقد تم الغاء اثر ذلك في بنود التغير فى نقدية و ارصدة لدى البنك المركزى و اذون الخزانة و الاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل و المخصصات الأخرى و الاحتياطيات
- مبلغ ٤٦,٤٣٣ الف جنيه مصري قيمة إضافات أصول ثابتة تم تحويلها من الأرصدة المدينة إلى الأصول الثابتة خلال السنة وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندى التغير في الأرصدة المدينة والأصول الثابتة و الأصول الغير ملموسة.
- مبلغ ٢٠١,٩٩٥ ألف جنيه مصري قيمة فروق تقييم إستثمارات ماليه من خلال الدخل الشامل الاخر وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندى إحتياطي القيمه العادله والإستثمارات الماليه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة و الالتزامات الضريبة الموجلة والارباح المحتجزة.
- مبلغ ٣٣٩,٥٠٠ ألف جنيه مصري قيمة أصول الت ملكيتها وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندى اصول اخرى وقروض و تسهيلات العملاء و الالتزامات الاخرى .
- مبلغ ٤,١٠٠ألف جنيه مصري قيمة مدينو أصول الت ملكيتها وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندى اصول اخرى وقروض و تسهيلات العملاء .

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
صافى أرباح السنة	١٢٥,٢٥٣	١,١٠٣,٥٥٠	٢٣٦,٦٥٠	١,١١٦,٥٦٠
أرباح (خسائر) فروق تقييم أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٢٧,٦٤٤)	١٠١,٦٢٠	٢٦٤	(٧٧٥)
أرباح (خسائر) فروق تقييم أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	١٢٥,٨٠٦	١١٠,٢٨٣	١٣,٣٠٧	٢٦,٢٩٤
أرباح (خسائر) فروق تقييم صناديق إستثمار بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٢,١٦٦	(١,٩٨٠)	-	-
أرباح (خسائر) فروق تقييم أسعار صرف العملات الأجنبية لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٧,٥٩٧	(١٠,٢٣١)	(١٢,٥٤٣)	(٣٦,٤٣٠)
ضرائب الدخل	(١,٧٠٩)	٢,٣٠٢	٢,٨٢٢	٨,٨٧٢
صافى الدخل الشامل للسنة	٢٣١,٤٦٩	١,٣٠٥,٥٤٤	٢٤٠,٥٠٠	١,١١٤,٥٢١

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

١. معلومات عامة:

تأسس البنك المصري لتنمية الصادرات (شركة مساهمة مصرية) بتاريخ ٣٠ يوليه ١٩٨٣ طبقا لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ ونظامه الأساسى بجمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في محافظة القاهرة ٧٨ ش التسعين الجنوبى- مركز المدينة - القاهرة الجديدة ، والبنك مدرج في البورصة المصرية ، ويقوم البنك بتشجيع وتنمية الصادرات المصرية والمعاونة في قيام قطاع تصديري زراعي وصناعي وتجارى وخدمي وتقديم كافة الخدمات المصرفية التي تقوم بها كافة البنوك وذلك بالعملة المحلية والعملات الأجنبية الأخرى وذلك من خلال مركزه الرئيسي وعدد ثمانية وثلاثون فرعاً ، وقد بلغ عدد العاملين ١٣٧٤ موظف في تاريخ القوائم المالية.
وتبدأ السنة المالية للبنك في الاول من يوليو من كل عام وتنتهي في ٣٠ يونيو من العام التالي .
و إعتمد مجلس إدارة البنك إصدار القوائم المالية المجمعة للسنة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠بتاريخ ٢٧ أغسطس ٢٠٢٠ .

٢. ملخص السياسات المحاسبية:

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة، وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

أ - أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

تعد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة خلال عام ٢٠٠٦ وتعديلاتها ووفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمتفقة مع المعايير المشار إليها ، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة والأصول والالتزامات المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المتاحة للبيع ، وجميع عقود المشتقات المالية. وأعد البنك القوائم المالية المجمعة للبنك وشركاته التابعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وقد تم تجميع الشركات التابعة تجميعاً كلياً في القوائم المالية المجمعة وهى الشركات التي للبنك فيها بصورة مباشرة وغير مباشرة أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط ، ويمكن الحصول على القوائم المالية المجمعة للبنك من إدارة البنك. ويتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبياً بالتكلفة ناقصاً خسائر الاضمحلال .

ب - أسس تجميع القوائم المالية

ب/١ - الشركات التابعة:

- الشركات التابعة هي المنشآت التي يمتلك البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية وعادة يكون للمجموعة حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للمجموعة القدرة على السيطرة على المنشأة الأخرى.
- يتم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة بالقوائم المالية المجمعة للبنك وذلك اعتبارا من تاريخ بداية السيطرة وحتى تاريخ توقف البنك عن ممارسة حقوق تلك السيطرة.
- تم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة والمستثمر بها بطريقة غير مباشرة اعتبارا من ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

وفيما يلي بيان بالشركات التابعة والشقيقة والاستثمارات المباشرة والغير مباشرة التى للبنك سيطرة عليها والتي تم تجميعها بالقوائم المالية المجمعة للبنك (الشركة القابضة) في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠:

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ بألف جنيه مصري	نسبة المساهمة %	٣٠ يونيو ٢٠١٩ بألف جنيه مصري	نسبة المساهمة %
شركة إيجيبت كابيتال القابضة	٤١٠،٩٧٩	٩٩,٩٩	٤١٠،٩٧٩	٩٩,٩٩
العالمية القابضة للاستثمارات المالية	٥،٠٠٠	٩٩,٩٩	٢٤٩،٩٧٥	٩٩,٩٩
شركة بيتا الماليه القابضة	١٠٦،٩٨٩	٩٩,٩٩	١٣٦،٩٨٦	٩٩,٩٩
الشركة المصرية لضمان الصادرات	١٧٦،٣٨٣	٧٠,٥٥	١٧٦،٣٨٣	٧٠,٥٥
المصرى للإستثمارات العقارية	١١،٨٥٠	٣٩,٥٠	١٥٢،٨٦٥	٣٩,٥٠
شركة ايه بيتا للاستثمارات العقارية	٦٧،٩٤٠	٣٩,٥٠	٨٧،٦٩٠	٣٩,٥٠
ايجيبت كابيتال العقارية	٣	٠,٠٥	٣	٠,٠٥
شركة EBE FACTORS	٣٠،٠٠٠	٦٠,٠٠		
كما تم تجميع شركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش وشركة تنمية السياحة المصرية (احدى الشركات التابعة لشركة ايجيبت كابيتال القابضة) والتى تمثل استثمار غير مباشر تتوافر فيه شروط السيطرة من قبل مصرفنا.				

-نبذة مختصرة عن أنشطة المجموعة :

➢ شركة ايجيبت كابيتال القابضة :

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الـ صادرات. ويتمثل غرض الـ شركة في الا شتراك في تأ سيس الـ شركات التي تـ صدر أوراقها المالية والزيادة في رؤوس أموالها.

➢ الشركة العالمية القابضة للتنمية والستثمارات المالية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية وزيادة رؤوس أموالها.

➢ شركة بيتا المالية القابضة للاستثمارات المالية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية وزيادة رؤوس أموالها.

➢ الشركة المصرية لضمان الصادرات:

جاء في قانون إ نـ شاء البنك الم صري لتنمية الـ صادرات أن من أحد أغرا ضه الأ سا سية "العمل على و ضع وتنفيذ نظام لتأمين مـصدري الـسلع الوطنية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية التي قد يتعر ضون لها لأسباب لا ترجع إلى خطأ المصدر سواء كانت تلك المخاطر نا شئة قبل تسليم السلع المتعاقد على تصديرها أو بعد تسليمها وذلك وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة البنك"، وقد أدى البنك هذه المهمة بإنشائه للشركة المصرية لضمان الصادرات عام ١٩٩٢ شركة مساهمة مصرية.

➢ شركة المصرى للاستثمارات العقارية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في مزاولة نشاط الاستثمار العقاري بكافة أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

➢ شركة إيه بيتا للاستثمارات العقارية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في مزاولة نشاط الاستثمار العقاري بكافة أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

➢ شركة ايجيبت كابيتال للاستثمارات العقارية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في مزاولة نشاط الاستثمار العقاري بكافة أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

➢ شركة تنمية السياحة المصرية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في إقامة المشروعات و المنشآت السياحية المختلفة مثل القرى السياحية و الفنادق و الموتيلات وإقامة وتملك المنشآت الفندقية العائمة والقائمة بالفعل والسابق صدور تراخيص لها و المطاعم و استغلال وإدارة وبيع و تأجير هذه الوحدات جزئياً أو كلياً و تقديم كافة الخدمات اللازمة و المكملة لهذه المنشآت و مباشرة كافة الأنشطة السياحية المذكورة أعلاه سواء داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها و يجوز أن تكون لها مصلحة أو تشترك باي وجه من الوجوه مع الشركات و غيرها من المنشآت التي تزاول أعمالا شبيهة بإعمالها أو التي قد تعاونها علي تحقيق غرضها في مصر وفي الخارج.

➢ شركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش:

تأسست شركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش " أوبروي الغردقة – سابقاً – شركة مساهمة مصرية" طبقا لأحكام القانون ٢٣٠ لسنه ١٩٨٩ بناءاً علي موافقة الهيئة العامة للإستثمار في ١٩ سبتمبر ١٩٩٤ تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في إقامة قرية سياحية مستوي خمس نجوم.

ويتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء المجموعة للشركات. ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة للأصول المقدمة وأدوات حقوق الملكية المصدرة والالتزامات المتكبدة أو المقبولة في تاريخ التبادل ، مضافًا إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء. ويتم قياس الأصول المقتناه القابلة للتحديد والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة المقبولة وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية. وتسجل الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة المجموعة في صافي الأصول بما فى ذلك الأصول والالتزامات المحتملة المقتناه القابلة للتحديد على أنها شهرة ، وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لذلك الصافي يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل.

ب/٢ – المعاملات المستبعدة عند تجميع القوائم المالية

عند التجميع يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات المجموعة ، واستبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلا على وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول . ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما كان ذلك ضروريًا بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للمجموعة.

ب/٣ – المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية

تعتبر المجموعة المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية على أنها معاملات مع أطراف خارج المجموعة ، ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن البيع إلى حقوق الأقلية وذلك في قائمة الدخل ، وينتج عن عمليات الشراء من حقوق الأقلية شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسهم المقتناه والقيمة الدفترية لصافي الأصول للشركة التابعة.

ب/٤ – الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي تمتلك المجموعة نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة ، وعادة يكون للمجموعة حصة ملكية من ٢٠ % إلى ٥٠ % من حقوق التصويت. تثبت الاستثمارات في الشركات الشقيقة أولا بالتكلفة ويتم المحاسبة عنها لاحقًا لتاريخ الاعتراف الأولي بطريقة حقوق الملكية. وتتضمن استثمارات المجموعة في الشركات الشقيقة الشهرة (ناقصًا أي اضمحلال متراكم في القيمة) التي تم تحديدها عند الاقتناء.

ج- التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

د- ترجمة العملات الأجنبية

د/١ - عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهي عملة التعامل والعرض للبنك .

د/٢ - المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أر صدة الأ صول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية ال سنة المالية على أساس أسعار ال صرف ال سارية في ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية:

- صافى دخل المتاجرة أو صافى الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر للأصول/الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع.
- حقوق الملكية للمشتقات المالية بصفة تغطية مُؤهلة للتدفقات النقدية أو بصفة تغطية مُؤهلة لصافي الاستثمار.
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.

- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المُستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المُستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية متاحة للبيع) .
- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية .

هـ - أذون الخزانة

يتم الإعتراف الأولى بأذون الخزانة بتكلفة إقتنائها وتظهر بقائمة المركز المالى بالقيمة الإسمية مستبعداً منها رصيد العوائد التى لم تستحق بعد.

و - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأ صول المالية بين المجموعات التالية: أ صول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخ سائر، وقروض ومديونيات، واستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، واستثمارات مالية متاحة للبيع، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي.

و/١ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

تشمل هذه المجموعة: أصول مالية بغرض المتاجرة ، والأصول التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بـ صفة أ سا سية بغرض بيعها في الأجل القـ صير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشـــير إلى الحصـــول على أرباح في الأجل القصير. كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية .
- يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في الحالات التالية :
  - عندما يقلل ذلك تـ ضارب القياس الذي قد ينـ شأ إذا تم معالجة المـ شتق ذو العلاقة على أنه بغرض المتاجرة في الوقت الذي يتم فيه تقييم الأداة المالية محل المشتق بالتكلفة المُستهلكة بالنسبة للقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المُصدرة .
  - عند إدارة بعض الا ستثمارات، مثل الا ستثمارات في أدوات حقوق الملكية وتقييمها بالقيمة العادلة وفقاً لا ستراتيجية الا ستثمار أو إدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأ ساس ، يتم عندها تبويب تلك الا ستثمارات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
  - الأدوات المالية ، مثل أدوات الدين المحتفظ بها ، التي تحتوي على واحد أو أكثر من المـ شتقات الـ ضمنية التي تؤثر بـ شدة على التدفقات النقدية، فيتم تبويب تلك الأدوات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبوبة عند نـشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في قائمة الدخل " بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" .
- لا يتم إعادة تبويب أية مشـــتقه مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخســـائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو ســـريانها، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداه ماليه نقلا من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولى كأداة تُقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

و/٢ القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

- الأ صول التي ينوى البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قـ صير، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأ صول بغرض المتاجرة، أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- الأصول التي بوبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

و/٣ – الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الا ستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الا ستحقاق أ صولا مالية غير مـ شتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ اســـتحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ اســـتحقاقها. ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع البنك مبلغ هام مـــن الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق باستثناء حالات الضرورة كما حددها البنك المركزي المصري.

و/٤ – الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الاستثمارات المتاحة للبيع أصولا مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة ، وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم.

ويُتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية:

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للأصول المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
- يتم الاعتراف أولاً بالأصول المالية التي لا يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة ويتم الاعتراف بالأصول المالية التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بالقيمة العادلة فقط مع تحميل تكاليف المعاملة على قائمة الدخل بند صافى دخل المتاجرة.
- يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يُحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية الى طرف آخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية .
- يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وبالتكلفة المُستهلكة للاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في الفتره التي تحدث فيها ، بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع ، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته ، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.
- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المُستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع ، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها .
- يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المُعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية، أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المُبوبة متاحة للبيع ، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.
- يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالي المُبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يسرى عليه تعريف القروض والمديونيات (سندات أو قروض) نقلاً من مجموعة الأدوات المتاحة للبيع إلى مجموعة القروض والمديونيات أو الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق – كل حسب الأحوال – وذلك عندما تتوافر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق. وتتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك علي النحو التالي :

١. في حالة الأصل المالي المُعاد تبويبه الذي له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح أو الخسائر على مدار العُمر المتبقي للاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق بطريقة العائد الفعلي. ويتم استهلاك أي فرق بين القيمة على أساس التكلفة المُستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العُمر المتبقي للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي. وفى حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.

٢. في حالة الأصل المالي الذي ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه، عندئذ يتم الاعتراف بها في الأرباح والخ سائر. وفى حالة ا ضمحلال قيمة الأ صل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خ سائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر .

- إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر العائد الفعلي للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في الأرباح والخسائر.
- في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أ صل مالي طبقاً لما هو مُ شار إليه وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتح صلات النقدية المـ ستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم ا سترداده من هذه المتح صلات النقدية ، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتـ سوية لـ سعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغير في التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفتري للأصل في تاريخ التغير في التقدير.

* تطبيق المعيار الدولي IFRS٩ بداية من ١ يوليو٢٠١٩

تمثل المتطلبات في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ تغيراً جوهرياً عن متطلبات معيار المحاسـبة المصـري ٢٦ المتعلق بالأدوات المالية، الاثبات والقياس.

المعيار الجديد يؤدى الى تغيرات أساسية في محاسبة الأصول المالية وبعض جوانب محاسبة الالتزامات المالية.

فيما يلي ملخص للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبة والناتجة عن اعتماد المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم ٩.

- تصنيف الأصول والالتزامات المالية.

يتـ ضمن المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم ٩ ثلاث فئات من التـ صنيفات الرئيـ سية للأ صول المالية المقا سة بالتكلفة المـ ستهلكة والقيمة العادلة من خلال الدخل الـ شامل الاخر، والقيمة العادلة من خلال الأرباح والخ سائر. يعتمد تـ صنيف المعيار المـ صري لأعداد التقارير المالية رقم ٩ بـ صفة عامة على نموذج الاعمال والتي يتم من خلال إدارة الأ صول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية. ويستبعد المعيار الفئات الحالية لمعيار المحاسبة المصري ٢٦ والتي تتضمن على الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والمتاجرة والمتاحة للبيع.

يستبعد المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم ٩ نموذج (الخسارة المحققة) في معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ بنموذج (الخ سائر الائتمانية المتوقعة) كما يطبق نموذج الا ضمحلال الجديد على بعض الارتباطات الائتمانية وعقود الـ ضمانات المالية، ولكنة لا ينطبق على استثمارات أسهم حقوق الملكية بموجب المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم ٩، يتم إثبات الخسائر الائتمانية قبل تحققها، بخلاف معيار المحاسبة المصري ٢٦.

فيما يلي أدناه التغيرات الرئيسية في السياسيه المحاسبية للمجموعة اضمحلال الأصول المالية:

التعريف الافتراضي حسب المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية ٩

لم يتم تحديد الاخفاق بشكل محدد في المعيار الدولي للتقرير المالية ٩، ويقوم البنك:

عند تحديد التخلف عن الـ سداد لأغراض تحديد مخاطر حدوث الإخفاق ، يجب على الكيان تطبيق تعريف افترا ضي يتوافق مع التعريف المـ ستخدم لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية للأداة المالية ذات الـ صلة والنظر في المؤ شرات النوعية(على سبيل المثال، العهود المالية) عند الاقتـ ضاء .و مع ذلك هناك افتراض قابل للدحض بان التخلف عن الـ سداد لا يحدث لاحقاً عندما يكون الأصـل المالي مسـتحق لمدة ٩٠ يوماً (DPD) ما لم يكن لدى أي كيان معلومات معقولة و داعمة لأثبات ان معيار التخلف الافتراضي الأكثر ملاءمة هو الأنسب لاداه مالية معينة.

يطبق البنك نهج من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك بالنسبة للأصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين الم صنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الـ شامل الاخر. يتم تحويل الأ صول من خلال المراحل الثلاثية التالية وذلك على أساس التغير في جودة التصنيفات الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي لهذه الأصول:

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً

بالنسبة للتعرضات التي لم تكون هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي، يتم اثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المرتبط باحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى ١٢ شهراً القادمة.

المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية على مدى العمر – غير مضمحلة ائتمانياً – بالنسبة للتعرضات الائتمانية التي كانت هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي، ولكنها لي ست م ضمحلة ائتمانياً، يتم إثبات الخ سائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

-نموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي رقم (٩)

- يتضمن نموذج تصنيف عملاء ائتمان الشركات أعداد تقييم للعملاء استنادا على معايير كمية ومعايير نوعية أخرى بأوزان نسبية مختلفة وصولا إلى تقييم نهائي للعميل يقابله معدل احتمالية الإخفاق على مستوى فئات التصنيف المختلفة متضمناً النظرة المستقبلية والتي تعتمد على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلى لتعكس الأوضاع الاقتصادية والتي تأثر بدورها على تصنيف العميل بالمستقبل ؛ علماً بأنه يتم تصنيف عملاء الائتمان على أساس فردى (Individual) وفيما يتعلق بمحفظة التجزئة المصرفية ومدينو شراء أصول والقروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة من خلال المنتجات المختلفة ذات الخصائص المتشابهة يتم تقييمها واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لها على أساس مجمع (Collective) واستناداً على البيانات بالسوق.
- يتم الاعتماد عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على نموذج التصنيف الائتماني المتعاقد معه واستنادا على المعادلة التالية:

(معدل احتمالية الإخفاق x معدل الخسارة عند الإخفاق X الرصيد عند التعثر) ويتم قياسه على أساس فردى أو مجمع هذا ويتضمن نموذج تصنيف عملاء ائتمان الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة على أعداد تقييم للعميل استنادا على معايير كمية ومعايير نوعية أخرى بأوزان نسبية مختلفة وصولا إلى تقييم نهائي للعميل يقابله معدل احتمالية الإخفاق على مستوى فئات التصنيف المختلفة متضمناً النظرة المستقبلية والتي تعتمد على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلى لتعكس الأوضاع الاقتصادية والتي تأثر بدورها على تصنيف العميل بالمستقبل مع احتساب معدل الخسارة عند الإخفاق وذلك على مستوى كل تسهيل بالإضافة الى ان معدل الخسارة عند الإخفاق (LGD) يمثل الخسارة في الجزء المكشوف بعد استبعاد معدل الاسترداد المتوقع (القيمة الحالية لما يمكن استرداده من قيمة الاستثمار في الأصل المالي سواء من ضمانات أو تدفقات نقدية مقسوماً على القيمة عند التعثر " ١- معدل الاسترداد" ، ويتم احتساب هذا المعدل لكل تسهيل بشكل فردي) هذا ويتم الاعتماد بالأساس في الاحتساب على محاور أساسية موضحة على النحو التالي:

- التدفقات النقدية المتولدة من النشاط التشغيلي (Cash flow).
- الضمانات المقابلة للتسهيل (Collateral).

- الرافعة المالية للمقترض "Financial Leverage".
- أيه التزامات على المنشأة ذات أولوية في السداد عن دين مصرفنا.

- يتمثل الرصيد عند التعثر (E.A.D) في الرصيد المستخدم في تاريخ إعداد المركز مضافاً إليه المبالغ التي قد يتم استخدامها في المستقبل من قبل العميل.

-المعايير الخاصة بتصنيف عملاء الائتمان فيما بين ٣ المراحل:

وتشمل أسس التصنيف لمحفظة عملاء الائتمان وفقاً للمعايير الكمية والمعايير النوعية المحددة من البنك المركزي واستناداً على خبرة القائمين على الإدارة؛ وبناءاً عليه تم تصنيف جميع العملاء بناءاً على المعايير التالية:

المرحلة الأولى:

تشمل هذه المرحلة جميع العملاء المنتظمين في السداد مع وجود إية متأخرات في السداد وتلك التي لا يتوافر فيهم أي من المعايير الواردة في المرحلة الثانية والثالثة وبالنسبة لعملاء ائتمان الشركات الكبرى والمشروعات المتوسطة يتم ادراج العملاء المصنفين من درجة مخاطر (١-٦).

المرحلة الثانية:

تشمل هذه المرحلة العملاء الذين شهدوا ارتفاعا ملحوظا في مخاطر الإئتمان ويتم التصنيف في هذه المرحلة بناءا على المعايير التالية: -

البيان	معايير كمية	معايير نوعية
قروض الشركات الكبرى والمتوسطة	• إذا تأخر المقترض عن سداد التزاماته التعاقدية لمدة ٦٠ إلى ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق. * • جميع العملاء بدرجة الجدارة الائتمانية ٧ (مخاطر تحتاج لعناية خاصة) • انخفاض في الجدارة الائتمانية للمقترض ثلاثة درجات مقارنة بدرجة الجدارة الائتمانية للعميل عند بداية التعامل مع مصرفنا	• زيادة كبيرة بسعر العائد مما قد يؤثر سلباً على نشاط المقترض ويؤدى إلى زيادة المخاطر الائتمانية. • تغييرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المالية أو الاقتصادية التي يعمل فيها المقترض. • طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه المقترض. • تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة او التدفقات النقدية. • تغييرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض. • العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين/القروض التجارية.
قروض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وقروض التجزئة المصرفية والقروض العقارية	• أظهر سلوك المقترض تأخر معتاد في السداد عن المهلة المسموح بها للسداد وبفترات تأخير من يوم وبحد أقصى ٦٠ يوم * • متأخرات سابقة متكررة خلال الـ ١٢ شهرا السابقة.	• تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض.

* تنخفض بمعدل (١٠) أيام سنوياً لتصبح ٣٠ يوم خلال ٣ سنوات

المرحلة الثالثة:

تشمل هذه المرحلة القروض والتسهيلات التي شهدت اضمحلالا في قيمتها (العملاء غير المنتظمين) والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة؛ ويتم التصنيف استنادا على المعايير التالية:

البـــــــيان	معايير كمية	معايير نوعية
قروض الشركات الكبرى والمتوسطة	• درجات تصنيف ائتماني ٨، ٩، ١٠. • و/أو تأخر المقترض أكثر من ٩٠ يوما عن سداد اقساطه التعاقدية.	• تعثر المقترض مالياً. • اختفاء السوق النشط للأصل المالي او أحد الادوات المالية للمقترض بسبب صعوبات مالية. • احتمال أن يدخل المقترض في مرحلة الإفلاس او اعادة الهيكلة نتيجة صعوبات مالية. • إذا تم شراء أصول المقترض المالية بخصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.
قروض المشروعات الصغيرة والصغيرة جدا والمتناهية الصغر.	• تأخر المقترض أكثر من ٩٠ يوما عن سداد أقساطه التعاقدية يصبح في حالة إخفاق.	
قروض التجزئة المصرفية والقروض العقارية	• تأخر المقترض أكثر من ٩٠ يوما عن سداد أقساطه التعاقدية يصبح في حالة إخفاق.	• وفاة أو عجز المقترض.

تحديد مفهوم التعثر وتعديل تصنيف العميل ونقله إلى المرحلة الثالثة "٣ Stage" يعد جزء لا يتجزأ من دور إدارة المخاطر والذي يتضمن معايير كمية ومؤشرات نوعية أخرى وذلك وفقاً لما جاء بالمعيار الدولي لإعداد القوائم المالية رقم "٩" بالفقرة رقم (B٥,٥,٣٧).

(٢) الخسائر الائتمانية المتوقعة للديون غير المنتظمة:

يتم اتباع أياً من الأسس التالية لاحتساب معدل الخسارة عند الإخفاق (LGD) وذلك لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) للعملاء غير المنتظمين:

- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية طبقاً لاتفاقات التسويات / الجدولة المبرمة.
- القيمة الحالية للضمانة القائمة بعد استبعاد المصروفات القضائية الخاصة بالتنفيذ.
- معدلات الإخفاق التاريخية.
- الأصول والالتزامات المالية

١- الاثبات والقياس المبدئي.

جميع الإ ضافات والا ستبعادات للأ صول المالية يتم ثباتها في تاريخ العملية، وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بـ شراء او بيع الأ صل وان الإ ضافات والا ستبعادات هي إ ضافة وا ستبعادا الأ صول المالية التي تتطلب تـ سليم الأ صول خلال الاطار الزمنى المنصوص علية عامة في القوانين او الأعراف حسب اعراف السوق.

يتم قياس الأصول او الالتزامات المالية مبدئيا بالقيمة العادلة المضافاً اليها، في حالة البند الغير مدرج بالقيمة العدلة من خلال الأرباح والخسائر تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرة الى الاقتناء او الإصدار.

٢ – التصنيف.

الأصول المالية و السياسة مطبقة اعتبارا من ١ يوليو ٢٠١٩.

عند الاثبات المبدئي، يتم ت صنيف الأ صول المالية كقيا سها: بالتكلفة الم ستهلكة او مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر او مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر.

يتم قياس الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة عند استيفاء كل من الشرطيين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر:

يتم الاحتفاظ بالأصول في نموذج الاعمال الذي يهدف الى الاحتفاظ بالأصول من اجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

ينتج عن الـ شروط التعاقدية للأ صول المالية في تواريخ محددة التدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأ صلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الـ شامل فقط عند ا ستيفاء كل من الـ شرطيين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر.

يتم الاحتفاظ بالأصول في نموذج الاعمال الذي يهدف الى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية وبيع الأصول المالية، وينتج عن الـ شروط التعاقدية للأ صول المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأ صلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الاثبات المبدئي لا ستثمارات أ سهم حقوق الملكية والتي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة، يجوز للبنك اختيار لا رجعه فيه بعرض التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الاخر. يتم عمل هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حده.

يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر.

تقييم نموذج الاعمال

يقوم البنك بتقييم الهدف من نموذج الاعمال الذى يتم الاحتفاظ بالأصـــول من خلاله على مســـتوى محفظة الاعمال الان هذه الطريقة تعكس بـ شكل أف ضل كيفية إدارة الاعمال طريقة تقديم المعلومات الى الإدارة. فيما يلى المعلومات التي تم اخذها بعين الاعتبار:

السياسات والأهداف المحددة لمحفظة الاعمال والتطبيق العلمي لتلك السياسات. وبالأخص ما اذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات من الفوائد التعاقدية وتحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول و الاحتفاظ بها لغرض السيولة.

المخاطر التي توثر على أداء نموذج الاعمال و (الأصـــول المالية التي يتم الاحتفاظ بها ضـــمن نموذج الاعمال ذلك) وكيفية إدارة هذه المخاطر و معدل تكرار المبيعات و قيمتها وتوقيتها في الفترات الـ سابقة ، و أ سباب تلك المبيعات ، بالإ ضافة الى توقعاتها بـ شان أن شطة المبيعات الم ستقبلية بالرغم من ذلك ،فأن المعلومات الخا صة بأن شطة المبيعات لا يكمن اخذها في الاعتبار بمفردها عن باقي الأنشطة ، بل تعتبر جزء من عملية التقييم الشامل لكيفية تحقيق البنك لأهداف إدارة الأصول المالية بالإضافة الى كيفية تحقيق التدفقات النقدية .

يتم قياس الأ صول المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة او التي يتم ادارتها والتي يتم تقييم أدائها على أ ساس القمة العادلة، بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخســـائر حيث لا يتم الاحتفاظ بها من اجل تحصـــيل التدفقات النقدية التعاقدية و لا يتم الاحتفاظ بها على حد سواء من اجل تحصيل التدفقات النقدية و بيع الأصول المالية.

تقييم ما أذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ القائم.

لأغراض هذا التقييم ، يتم تحديد المبلغ الأ صلي على أ ساس القيمة العادلة للأ صول المالية عند الاثبات المبدئي. يتم تحديد (الفائدة) على أساس مقابل القيمة الزمنية للنقود و المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم و ذلك خلال فترة معينة من الزمن او المخاطر الإقراض الأ سا سية الأخرى و التكاليف (مثال: مخاطر الـ سيولة و التكاليف الإدارية)، و كذلك هامش الربح.

ويوجد لدى البنك ٣ نماذج اعمال تتمثل في نموذج الاعمال للأصـــول المالية المحتفظ بها لتحصـــيل التدفقات النقدية ونموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع ونماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة-إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة-تعظيم التدفقات النقدية عن الطريق البيع).

إعادة التصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الأصول المالية بعد اثباتها المبدئي ، الا في حالة تغير البنك لنموذج الاعمال لإدارة الأصول المالية.

٣- الاستبعاد.

الأصول المالية يقوم البنك باستبعاد الأصول المالية عند انقضاء الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالى او قامت بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية وفقا للمعاملات التي يتم فيها نقل جميع المخاطر والمنافع الجوهرية وللملكية المتعلقة بالأصـــل المالي الذي تم نقله او عندما يقوم البنك بنقل او بقاء جميع المخاطر والمنافع الجوهرية للملكية وأنها لم تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية.

عند استبعاد الأصول المالية ، فان الفرق بين القيمة المدرجة للأصل المالي او (القيمة المدرجة بجزء الاصل المالي المستبعد) ومجموع (المقابل المستلم) بما في ذلك أي صل جديد تم اقتناؤه مخصوم منه أي التزم جديد مفترض و أي مكسب او خسارة متراكمة تم اثباته في الدخل الشـــامل يتم اثباته في الأرباح او الخســـائر. اعتبارا من ١ يوليو ٢٠١٩ لا يتم اثبات أي مكسب/خسارة مثبتة في الدخل الشامل الاخر فيما يتعلق باسهم حقوق الملكية في قائمة الأرباح و الخسائر عند استبعاد تلك الأ سهم. يتم اثبات اية فوند للأ صول المالية المحولة التي تكون مؤهلة لا ستبعاد التي يتم انـ شاؤها او الاحتفاظ من قبل البنك كأصل او التزام منفصل.

اذا تم تعديل الشروط الخاصة بالأصول المالية المحولة التي تكون مؤهلة لاستبعاد التي يتم انشاؤها او الاحتفاظ من قبل البنك كأصل او التزم منفصل.

اذا تم تعديل الشروط الخاصة بالأصول المالية ،يقيم البنك ما اذا كانت التدفقات النقدية للأصول المالية المعدلة تختلف اختلافا جوهريا في حالة وجود اختلافات جوهرية في التدفقات النقدية ،فتعتبر الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة من الأصـــول المالية الاصلية قد انقضت مدتها . ففي هذه الحالة ،يتم استبعاد الأصول المالية الاصلية و يتم اثبات الأصول المالية الجديدة بالقيمة العادلة.

يتم استبعاد الأصل المالي (كليا وجزئيا) عند:

انقضاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل:

قيام المجموعة بنقل حقوقها في اســـتلام التدفقات النقدية من الأصـــل و لكنه تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري الى طرف ثالث بموجب (ترتيب سداد) سواء قيام البنك بنقل جميع المخاطر و المنافع الجوهرية المتعلقة بالأصل او عندما لم يقم بنقل او إبقاء المخاطر و المنافع الجوهرية للأصول و لكنه قام بنقل السيطرة على الأصول.

الالتزامات المالية

يتم استبعاد الالتزام المالي عندما يكون الالتزام تم أخلاله او ألغائة او انتهاء مدته.

استثمارات محتفظ بها بغرض المتاجرة حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٩.

يتم لاحقا قياس الاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة بالقيمة العادلة مع تضمين اى مكسب او خسارة ناتجة من التغير في القيمة العادلة في قائمة الأرباح او الخسائر في الفترة التي تنشا فيها .يتم تضمين الفوائد المكتسبة او أرباح الأسهم المستلمة في صافى دخل المتاجرة.

تصنيف الأصول المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر- مطبقة اعتبارا من ١ يوليو ٢٠١٩.

يقوم البنك بتصنيف بعض الأصول المالية كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر لان الأصول كانت تقيم و تدار و تسجل داخليا على أساس القيمة العادلة .

أصول مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح و الخسائر – مطبقة حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ يتم تصنيف الأصول المالية المصنفة في هذه الفئة من قبل الإدارة عن الاثبات المبدئي عندما يتم استيفاء المعايير التالية :

يلغى التصنيف او يقلل بصورة جوهرية الاختلاف في المعاملة التي من الممكن ان تنشا من قياس الأصول والالتزامات او اثبات المكاسب او الخسائر على أسس مختلفة ، او ان الأصول هي جزء من مجموعه من الأصول المالية التي يتم ادارتها و تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة و وفقا لمخاطر إدارة موثقة او استراتيجية الاستثمار ، او تشمل الأدوات المالية على المشتقات الضمنية ، الا اذا كانت المشتقات الضمنية لا تغير بشكل جوهري التدفقات النقدية ولا ينبغي تسجيلها كبند منفصل.

يتم تسجيل الأصول المالية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للارباح والخسائر بالقيمة الموحدة للمركز المالي .يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة في (صافى المكسب او الخسارة من أصول مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح والخسائر) تستحق الفوائد المكتسبة من خلال دخل الفوائد ، بينما تسجل أرباح الأسهم في الدخل الاخر .لم يقم البنك بتصنيف اية أصول مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ز – المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أذون خزانة مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أذون خزانة مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالمركز المالى ضمن بند أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

ح – أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

- يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. ويتم الحصول على القيمة العادلة من الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة ، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات، بحسب الأحوال. وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة .
- يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى ، مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل إلى أسهم ، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافى دخل المتاجرة.

ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المُركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية ، وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أياً مما يلى :

- تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
- تغطيـ ـ ـات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به ، أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية) .
- تغطيـــات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار) .

ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة.

يقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية ، وكذلك أهداف إدارة الخطر والاستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة. ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى.

ح/١ – تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى .

ويُؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك إلى "صافي الدخل من العائد ".

ويُؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية إلى "صافي دخل المتاجرة ".

ويُؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المُغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة إلى "صافى دخل المتاجرة".

وإذا لم تُعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المُستهلكة، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار الفتره حتى الاستحقاق. وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها.

ح/٢ – تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية.

ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل "صافي دخل المتاجرة " .

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر. وتؤخذ الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات إلى "صافي دخل المتاجرة".

وعندما تستحق أو تُباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتنبأ بها. أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها ، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور إلى قائمة الدخل.

ح/٣ – تغطية صافي الاستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار مثل تغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية؛ بينما يتم الاعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال.

ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل عند استبعاد العمليات الأجنبية.

ح/٤- المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن "صافي دخل المتاجرة" بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل "صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ط - الاعتراف بأرباح وخسائر اليوم الأول المؤجلة

بالن سبة للأدوات التى تُقاس بالقيمة العادلة يُعد أف ضل دليل على القيمة العادلة للأداه فى تاريخ المعاملة هو سعر المعاملة (أى القيمة العادلة للمقابل المُ سلم أو المُ ستلم)، إلا إذا كان الا ستدلال على القيمة العادلة للأداة فى تاريخ تلك المعاملة يـ ستند إلى أ سعار مُعلنة للمعاملات فى الأ سواق أو بإ ستخدام نماذج تقييم. وعندما يدخل البنك فى معاملات يـ ستحق بعـ ضها بعد فترات طويلة ، يتم تحديد القيمة العادلة لها بإســـتخدام نماذج تقييم قد لا تعتمد جميع مدخلاتها على أســـعار أو معدلات أســـواق مُعلنة ولذلك يتم الإعتراف الأولى بتلك الأدوات المالية بالقيمة العادلة التى يتم الحصول عليها من نموذج التقييم والتى قد تختلف عن سعر المعاملة.

وفى هذه الحالة لا يتم الإعتراف فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر بالفرق بين سعر المعاملة والمبلغ الناتج من النموذج (تُعرف "بأرباح وخسائر اليوم الأول) ، بل تدرج الخسائر ضمن الأصول الأخرى والأرباح ضمن الإلتزامات الأخرى. ويتحدد توقيت الإعتراف بالربح والخسارة المؤجلة لكل حالة على حدى، وذلك إما بإستهلاكها على عمر الأداة المالية المقتناة إذا كانت ذات تاريخ إستحقاق ثابت ، أو بأن يؤجل الإعتراف بها بالأرباح أو الخسائر لحين أن تتمكن المنشأة من تحديد القيمة العادلة للأداة بإستخدام مدخلات أسواق معلنة ، أو عند تسوية المعاملة. وحينما تظهر فيما بعد أسعار معلنة للأداة عندئذٍ يتم قياسها بالقيمة العادلة ، ويتم الإعتراف فوراً بقائمة الدخل بالتغيرات اللاحقة فى القيمة العادلة.

ى- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تُحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي. وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية ، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقا للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:

- عندما يتم تحصيلهـــــا وذلك بعد استرداد كامل المتأخـــــرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض لحين ســداد ٢٥% من أقســاط الجدولة وبحد أدنى انتظام لمدة ســنة وفى حالة اســتمرار العميل في الانتظام يتم إدراج العائد

المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في المركز المالى قبل الجدولة.

ك – إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقا للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد وبالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلا لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك علي اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضا عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط.

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأي جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين.

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند استكمال المعاملة المعنية. ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة. ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفتره التي يتم أداء الخدمة فيها.

ل – إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

م – اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافة إلى أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالمركز المالى ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصوماً من أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالمركز المالى. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء على أنه عائد يستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

ن – اضمحلال الأصول المالية قبل ١ يوليو ٢٠١٩

ن/١ – الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المُستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويُعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحمل خسائر الاضمحلال ، عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي للأصل (حدث الخسارة) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الاضمحلال أياً مما يلي:

- صعوبات مالية كبيره تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة ، ومثال ذلك زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية ويقوم البنك بتقدير السنة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه الفتره بصفة عامة بين ثلاثة إلى أثنى عشر شهراً.

كما يقوم البنك أولا بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الاضمحلال لكل أصل مالي على حده إذا كان ذو أهمية منفرداً، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردى للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة ، وفى هذا المجال يُراعى ما يلي:

إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً ، سواء كان هاماً بذاته أم لا ، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر ائتماني مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية .

إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال ، لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع. إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ولا يدخل في ذلك خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تَحملها بعد، مخصومة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان في قائمة الدخل.

وإذا كان القرض أو الاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق يحمل معدل عائد متغير، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي ، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي ، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الائتماني، أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أخذاً في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة. وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة.وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية ، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال

الحالية التي لم تتوافر في الفتره التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى ، مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة ، وأسعار العقارات ، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها ، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

ن/٢ – الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يقوم البنك في تاريخ كل مركز مالى بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع أو استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يُؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية ، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

ويعد الانخفاض كبيراً إذا بلغ ١٠ % من تكلفة القيمة الدفترية ، ويُعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر ، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها يتم ترحيل الخسارة المتراكمة من حقوق الملكية ويُعترف بها في قائمة الدخل ، ولا يتم رد اضمحلال القيمة الذي يُعترف به بقائمة الدخل فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية إذا حدث ارتفاع في القيمة العادلة لاحقاً أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل ، يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل.

س– الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجاريه أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي آلت إليه وفاءً لديون ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة.

ع – الأصول غير الملموسة

ع/١ برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة.

يتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدى إلى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها ، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية، يتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفتره المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاث سنوات.

ع/٢ الأصول غير الملموسة الأخرى

وتتمثل في الأصول غير الملموسة بخلاف برامج الحاسب الآلي في التراخيص و منافع عقود الإيجار إن وجدت وتثبت الأصول غير الملموسة الأخرى بتكلفة اقتنائها ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت أو على أساس المنافع الاقتصادية المتوقع تحققها منها ، وذلك على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة لها ، وبالنسبة للأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ، فلا يتم استهلاكها ، إلا أنه يتم اختبار الاضمحلال في قيمتها سنوياً وتُحمل قيمة الاضمحلال (إن وجد) على قائمة الدخل.

ف – الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسي والفروع والمكاتب وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفتره المالية التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى.

لا يتم إهلاك الأراضي ، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي:

المباني والإنشاءات	٤٠ سنة
أعمال تجهيزات وتكييفات	٥ سنوات
خزائن حديدية	٢٠ سنة
آلات تصوير وفاكس	٨ سنوات
سيارات ووسائل نقل	٥ سنوات
أجهزة كهربائية	١٠ سنوات
أجهزة كهربائية (تليفون محمول)	٣ سنوات
أجهزة الحاسب الآلي	٣ سنوات
أثاث	١٠ سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل قوائم مالية، وتعدل كلما كان ذلك ضرورياً.

ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية.

وتمثل القيمة الاستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الإستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافى المتحصلات بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

ص– أصول أخرى

يشمل هذا البند الأصول الأخرى التي لم تبوب ضمن أصول محددة بقائمة المركز المالى ومن أمثلتها الإيرادات المستحقة ، والمصروفات المقدمة بما فى ذلك الضرائب المسددة بالزيادة (مستبعداً منها الإلتزامات الضريبية) ، والدفعات المسددة مقدماً تحت حساب شراء أصول

ثابتة ، والرصيد المؤجل لخسائر اليوم الأول الذى لم يتم إستهلاكه بعد ، والأصول المتداولة وغير المتداولة التي آلت للبنك وفاءً لديون (بعد خصم مخصص خسائر الإضمحلال)، والتأمينات والعُهد ، والسبائك الذهبية ، والعملات التذكارية ، والحسابات تحت التسوية المدينة ، والأرصدة التى لا يتم تبويبها ضمن أى من الأصول المحددة.

ويتم قياس معظم عناصر الأصول الأخرى بالتكلفة ، وفى حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال فى قيمة تلك الأصول عندئذ تقاس قيمة الخ سارة لكل أ صل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأ صل و صافى قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المُقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالى لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرة والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى. فإذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال فى أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بـ شكل مو ضوعى مع حدث وقع بعد الإعتراف بخ سارة الإ ضمحلال عندئذ يتم رد خ سارة الإ ضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الإلغاء قيمة دفترية للأصل فى تاريخ رد خسائر الإضمحلال تتجاوز القيمة التى كان يمكن أن يصل إليها الأصل لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه.

ق- اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد.

ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل ، أيهما أعلى. ولغرض تقدير الاضمحلال، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وُجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال إلي قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

ر - الإيجارات

ر/١ الاستئجـــار

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ر/٢ التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في المركز المالى وتُهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المُماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار ناقصاً أية خصومات تُمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ش- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية ، والأرصدة لدي البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي ، والأرصدة لدى البنوك ، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

ت - المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات ، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام.

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة

من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة.

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالى باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام ــ دون تأثره بمعدل الضرائب الساري ــ الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية.

ث – عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مُقدم لعملائه من جهات أخرى ، وهى تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين . ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الاعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان ، لاحقاً لذلك ، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول ، ناقصاً الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان ، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ المركز المالى أيهما أعلى . ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية، معززة بحكم الإدارة ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات(مصروفات) تشغيل أخرى .

خ – مزايا العاملين

خ/١ – إلتزامات المعاشات

- يوجد لدى البنك صندوق تأمين خاص للعاملين بالبنك تأسس في ١ يوليو ٢٠٠٠ وخاضع لأحكام القانون ٥٤ لسنة١٩٧٥ ولائحته التنفيذية بغرض منح مزايا تأمينية وتعويضية للأعضاء وتسرى أحكام هذا الصندوق و تعديلاتها على جميع العاملين بالمركز الرئيسي للبنك وفروعه بجمهورية مصر العربية.

  ويلتزم البنك بأن يؤدى إلى الصندوق الاشتراكات الشهرية والسنوية طبقا للائحة الصندوق وتعديلاتها، ولا يوجد علي البنك أى التزامات إضافية تلي سداد الاشتراكات. ويتم الاعتراف بالاشتراكات ضمن مصروفات مزايا العاملين عند استحقاقها. ويتم الاعتراف بالاشتراكات المدفوعة مقدما ضمن الأصول إلى الحد الذي تؤدي به الدفعة المقدمة إلي تخفيض الدفعات المستقبلية أو إلى استرداد نقدي.
- كما تتمثل مزايا المعاش في حصة البنك في الــتأمينات الاجتماعية لموظفيه والتي يقوم بسدادها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية طبقاً لقانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته ، ويقوم البنك بسداد حصته إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن كل فترة ويتم تحميل تلك الحصة على قائمة الدخل ضمن الأجور والمرتبات ببند المصروفات الإدارية وذلك عن الفترة التي يقدم فيها موظفي البنك خدماتهم . ويتم المحاسبة عن إلتزامات البنك بسداد مزايا المعاش بإعتبارها نظم إشتراكات محددة وبالتالي فلا ينشأ إلتزام إضافى على البنك فيما يتعلق بمزايا المعاش لموظفيه.

خ/٢ – إلتزامات مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة الأخرى – الرعاية الصحية

يقوم البنك بتقديم مزايا رعاية صحية للمتقاعدين فيما بعد إنتهاء الخدمة وعادة ما يكون إستحقاق هذه المزايا مشروطاً ببقاء العامل في الخدمة حتى سن التقاعد وإستكمال حد أدنى من فترة الخدمة ويتم المحاسبة عن إلتزام الرعايا الصحية بإعتباره نظم مزايا محددة.

ويتم حساب التزام نظام الرعاية الصحية للمتقاعدين سنوياً (التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع دفعها) عن طريق خبير اكتواري مستقل باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة (Projected Unit Credit Method) ، ويتم تحديد القيمة الحالية لالتزام نظام الرعاية

الصحية للمتقاعدين عن طريق خصم هذه التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع دفعها وذلك باستخدام سعر عائد سندات شركات ذات جودة عالية أو سعر العائد على سندات حكومية بذات عملة سداد المزايا ولها ذات أجل استحقاق التزام مزايا المعاش المتعلق بها تقريباً.

ويتم حساب الأرباح (الخسائر) الناجمة عن التعديلات والتغيرات فى التقديرات والافتراضات الاكتوارية وتخصم تلك الأرباح (وتضاف الخسائر) على قائمة الدخل اذا لم تزد عن ١٠ ٪ من قيمة أصول اللائحة أو ١٠ ٪ من التزامات المزايا المحددة ، أيهما أعلى ، وفى حالة زيادة الأرباح (الخسائر) عن هذه النسبة يتم خصم (اضافة) الزيادة وذلك في قوائم الدخل على مدار متوسط المتبقي من سنوات العمل.

ويتم الاعتراف بتكاليف الخدمة السابقة مباشرة فى قائمة الدخل ببند المصروفات الإدارية ، ما لم تكن التغييرات التي أدخلت على لائحة المعاشات مشروطة ببقاء العاملين في الخدمة لفترة زمنية محددة (Vesting period فترة الإستحقاق) وفي هذه الحالة، يتم استهلاك تكاليف الخدمة السابقة باستخدام طريقة القسط الثابت علي مدار فترة الاستحقاق.

ذ – ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة المالية كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافى الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالى .

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

ض – الاقتـــــراض

يتم الاعتراف بالقروض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على القرض. ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المُستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الاقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلي.

ظ – رأس المـــال

ظ/١ – تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب.

ظ/٢ – توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في الفتره المالية التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون ، ولا يعترف بأى إلتزام على البنك تجاه العاملين وأعضاء مجلس الإدارة فى الارباح المحتجزة إلا عندما يتقرر توزيعها .

ظ/٣ – أسهم الخزينة

في حالة قيام البنك بشراء اسهم راس المال يتم خصم مبلغ الشراء من اجمالي حقوق الملكية، حيث يمثل تكلفة اسهم خزينة وذلك حتي يتم الغاؤها ، وفي حالة بيع تلك الاسهم أو اعادة اصدارها في فترة لاحقة يتم اضافة كل المبالغ المحصلة الي حقوق الملكية .

غ - أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات ، أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولا للبنك

.

لا - أرقام المقارنة:

يُعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في العام الحالى.

٢. إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة ، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً ، ولذلك يهدف البنك إلي تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك ، ويُعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يُعتمد عليها ونظم معلومات مُحدثة أولاً بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطى مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد ، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلي ذلك، فإن إدارة المخاطر تُعد مسئولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

أ - خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته، ويُعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر. ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطر الائتمان أيضا في الأدوات المالية خارج المركز المالى مثل ارتباطات القروض. وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلي مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

أ/١ قياس خطر الائتمان

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي :

- احتمالات الإخفاق (التأخر) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية

- المركز الحالي والتطور المستقبلي المُرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق
- خطر الإخفاق الافتراضي.

وتنطوي أعمال الإدارة اليومية لنشـــاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخســـارة المتوقعة ويمكن أن تتعارض المقاييس الت شغيلية مع عبء الا ضمحلال وفقا لمعيار المحا سبة الم صري رقم ٢٦ الذي يعتمد علي الخ سائر التي تحققت في تاريخ المركز المالى (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة.

يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر علي م ستوي كل عميل با ستخدام أ ساليب تقييم داخلية لت صنيف الجدارة مف صلة لمختلف فئات العملاء. وقد تم تطوير تلك الأ ساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإح صائية مع الحكم الـ شخ صي لم سئولي الائتمان للو صول إلى ت صنيف الجدارة الملائم. وقد تم تقســـيم عملاء البنك إلي أربع فئات للجدارة. ويعكس هيكل الجدارة المســـتخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدي احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة، مما يعني بـ صفة أ سا سية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدي احتمال التأخر. ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضروريا. ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها علي التنبؤ بحالات التأخر.

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق علي المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر.

علي سبيل المثال، بالنسبة للقرض، يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية. وبالنسبة للارتباطات، يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة إلي المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سُحبت حتى تاريخ التأخر، إن حدث.

وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر. ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين، وأولوية المطالبة، ومدي توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى.

أدوات الدين وأذون الخزانة والأذون الأخرى

بالنسبة لأدوات الدين والأذون، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد آند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان. ويتم النظر إلي تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون علي أنها طريقة للحصول علي جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

أ/٢ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركز خطر الائتمان علي مستوي المدين والمجموعات والصناعات والدول.

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوي كل مقترض، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوي الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلي ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني علي مستوي المقترض / المجموعة والمُنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالى ، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة. ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يوميا.
يتم أيضا إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر:

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة . ويقوم البنك بوضع قواعد استرشاديه لفئات محددة من الضمانات المقبولة ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات :

- الرهن العقاري
- رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع
- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية

وغالباً ما يكون التمويل علي المدى الأطول والإقراض للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان. ولتخفيض خسارة الائتمان إلي الحد الأدنى ، يسعي البنك للحصول علي ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات.
يتم تحديد الضمانات المتخذة ضمانا لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية.

المشتقات

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة علي صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء علي مستوى كل من القيمة والمدة. ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة. ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد الإقراض الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق. ولا يتم عادة الحصول علي ضمانات في مقابل الخطر الائتماني علي تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى.
وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول علي نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخري ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم .

ترتيبات المقاصة الرئيسية

يقوم البنك بالحد من مخاطر الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات تصفية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات. ولا ينتج بصفة عامة عن اتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الظاهرة بالمركز المالى وذلك لأن التسوية عادة ما تتم علي أساس إجمالي، إلا أنه يتم تخفيض خطر الائتمان المُصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر، يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف الآخر بإجراء المقاصة. ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الائتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاضعة لاتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتأثر بكل معاملة تخضع لتلك الاتفاقيات.

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض. وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر.

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض ، أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية. ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظرا لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلي من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

أ/٣ سياسات الاضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها (إيضاح أ/١) بدرجة كبيرة علي تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار. وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالى لأغراض التقارير المالية بناء علي أدلة موضوعية تشير إلي الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظرا لاختلاف الطرق المطبقة، تقل عادة خسائر الائتمان المُحملة علي القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الجدارة الائتمانية المستخدم لأغراض قواعد البنك المركزي المصري.

مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في المركز المالى في نهاية السنة المالية مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة.

ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالى المتعلقة بالقروض والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:

تقييـــم البنك	٣٠ يونيو ٢٠٢٠		٣٠ يونيو ٢٠١٩	
	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الاضمحلال	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الاضمحلال
ديون جيدة	٨٨,٧٩٪	١٩,٧٠٪	٨٦,٩٠٪	٢٩,٦٠٪
المتابعة العادية	٧,٦٨٪	٩,٩٨٪	٧,٦٢٪	٧,٣٠٪
المتابعة الخاصة	١,١٩٪	٩,٨٨٪	٢,٥٦٪	٨,١٦٪
ديون غير منتظمة	٢,٣٣٪	٦٠,٤٥٪	٢,٩٢٪	٥٤,٩٤٪
	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦)، واستناداً إلى المؤشرات التالية التي حددها البنك:

- صعوبات مالية كبير تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له.

- تدهور الوضع التنافسي للمقترض .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحة امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنويا أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الاضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردى وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ المركز المالى على أساس كل حالة على حدة ، ويجرى تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة. ويشمل التقييم عادة الضمان القائم، بما في ذلك إعادة تأكيد إمكانية التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات.
ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية.

أ/٤ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح أ/١، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري. ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدى انتظامه في السداد.
ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري. وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، يتم تجنيب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين. ويُعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.
وفيما يلي بيان فئات الجدارة وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المُعرضة لخطر الائتمان.

أولا: أسس تقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات:

تصنيف البنك المركزي	مدلول التصنيف	نسبة المخصص	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	%١	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	%١	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	%٢	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	%٢	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	%٣	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	%٥	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	%٢٠	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	%٥٠	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	%١٠٠	٤	ديون غير منتظمة

ثانيا: أسس تصنيف القروض الصغيرة وفقا للأنشطة الاقتصادية

شروط التصنيف	قروض منتظمة	قروض غير منتظمة		
		دون المستوى	مشكوك في تحصيلها	رديئة
مدة التأخر في السداد	ــــــــــ	ستة أشهر	تسعة أشهر	اثنا عشر شهراً
المخصص	%٣	%٢٠	%٥٠	%١٠٠

أ-٥ الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
نقدية و ارصدة لدى البنك المركزى	٣,٨٧٩,٦٧٣	٣,٦٧٠,٤٤٢
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(١٢,٥٥٠)	-
- ارصدة لدى البنوك	٤,٦٦١,٥٢٤	٦,٨٤١,٣٩٢
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	٨,٥٨٤,٣٣٢	٩,٥٥٥,٧٢٥
- يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٣٥,٤٧٥)	-
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر: أدوات دين	-	١٦,٠٤٤
قروض وتسهيلات للعملاء		
- قروض لافراد:		
- حسابات جارية مدينة	٢٥١,٤٨٥	١٧٦,٥٧٤
- بطلقات ائتمان	٢٦,٨٦٨	١٧,٦٣٧
- قروض شخصية	٩٩٥,٤٣٨	١٨٩,٢٤٤
قروض عقارية	٤٠,٠١٣	٢٦,٣٠٣
- قروض لمؤسسات:		
حسابات جارية مدينة	١٨,٥٠١,٧٧٨	١٥,٠٥٠,٦٨٨
قروض مباشرة	٧,٣٤٦,٥٠٠	٥,٢٩٩,٦٤٥
قروض مشتركة	٥,١٩٥,٦٦١	٥,٤٨٨,٢٦٩
يخصم : إيرادات تحت التسوية	(١٥,٨٣١)	(٦,٢٦٧)
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(١,٠٤٤,٠٧٥)	(١,١٤٥,٨٤٤)
قروض وتسهيلات للبنوك	٢٩,٦٠٧	٨٥,٦٠٥
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٥٣٤)	(٨١٩)
استثمارات مالية: أدوات دين من خلال الدخل الشامل و بالتكلفة المستهلكة	٥,١٦٤,٥٣٨	٢,٩٢٥,٠٣٣
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(١١,٢٣٣)	-
أصول أخرى(إيرادات مستحقة)	٧٢٢,٤٥٩	٤٤٨,٨٥٢
الإجمـــــالي	٥٤,٢٨٠,١٧٨	٤٨,١٣٨,٥٢٣

البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج المركز المالى

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
خطابات ضمان	٣,٧٤١,٨٧٨	٢,١٩٤,٧٠٠
الاعتمادات المستندية (استيراد)	١,٣٦٠,٢١٩	١,٢٤٠,١٥٣
الاعتمادات المستندية (تصدير معززة)	٢٩٣,٦٠٤	١٢٩,٠٠٧
اوراق مقبوله الدفع	٥٨٦,٧٣٩	٦٢٨,٢٤٣
يخصم : غطاءات نقدية	(٧٤٣,٢٣٠)	(٥٧٠,٧٤٠)
الصافى	٥,٢٣٩,٢١٠	٣,٦٢١,٣٦٣
ارتباطات غير قابلة للالغاء عن تسهيلات ائتمانية	٣,٨٩٦,٩٨٩	٣,٢٣٠,٧٣٣
إجمالي	٩,١٣٦,١٩٩	٦,٨٥٢,٠٩٦

قروض وتسهيلات للبنوك والعملاء

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال	٣١,٥٩٧,٠٨٩	٢٥,٢٩٤,٣٥٢
متأخرات ليست محل اضمحلال	٥,١٥٩	١٨٥,١٤٤
محل اضمحلال	٧٥٥,٤٩٥	٧٦٨,٨٦٣
الإجمالي	٣٢,٣٥٧,٧٤٢	٢٦,٢٤٨,٣٥٩
يخصم: إيرادات تحت التسوية	(١٥,٨٣١)	(٦,٢٦٧)
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(١,٠٤٤,٠٧٥)	(١,١٤٥,٨٤٤)
الصافي	٣١,٢٩٧,٨٣٧	٢٥,٠٩٦,٢٤٨

قروض وتسهيلات للبنوك والعملاء

قروض وتسهيلات لايوجد عليها متاخرات وليست محل إضمحلال.

ويتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظة القروض والتسهيلات التى لايوجد عليها متاخرات وليست محل إضمحلال وذلك بالرجوع الى التقييم الداخلى المستخدم بواسطة البنك.

ألف جنيه مصري

الايضاحات المتممة للقوائم	أفراد				مؤسسات			
التقييم	حسابات جارية مدينة	بطاقات التمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء
١- جيدة	٢٥١,٤٨٥	٢٦,٠٨٨	٩٩٣,٨٥٣	٤٠,٠١٣	١٧,٢٥٥,٦٣٩	٥,٤٢٣,٤٩٥	٤,٤٧٧,١١٤	٢٨,٤٦٧,٦٨٨
٢- المتابعة العادية	-	-	-	-	٩٤١,٨١٦	١,٦٩١,٧٧٥	٤٩٥,٨١٠	٣,١٢٩,٤٠١
الإجمالي	٢٥١,٤٨٥	٢٦,٠٨٨	٩٩٣,٨٥٣	٤٠,٠١٣	١٨,١٩٧,٤٥٥	٧,١١٥,٢٧٠	٤,٩٧٢,٩٢٥	٣١,٥٩٧,٠٨٩

ألف جنيه مصري

٣٠ يونيو ٢٠١٩	أفراد				مؤسسات			
التقييم	حسابات جارية مدينة	بطاقات التمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء
١- جيدة	١٧٦,٥٨٥	١٧,٥٨٠	١٨٧,٥١٦	٢٣,٣٨٧	١٤,١٠٦,١٧٢	٤,٠٢٩,٣٦٢	٤,٧٥٠,٥٩٢	٢٣,٢٩١,١٩٤
٢- المتابعة العادية	-	-	-	-	٥٧٧,٨٢٢	٩٦٠,٨١٤	٤٦٤,٥٢٢	٢,٠٠٣,١٥٨
الإجمالي	١٧٦,٥٨٥	١٧,٥٨٠	١٨٧,٥١٦	٢٣,٣٨٧	١٤,٦٨٣,٩٩٤	٤,٩٩٠,١٧٦	٥,٢١٥,١١٤	٢٥,٢٩٤,٣٥٢

قروض وتسهيلات للعملاء توجد عليها متأخارت وليست محل اضمحلال

هي القروض والتسهيلات التي توجد عليها متأخارت ولكنها ليست محل اضمحلال، إلا إذا توافرت معلومات أخر تفيد عكس ، وتتمثل القروض والتسهيلات للعملاء التي يوجد عليها متأخارت وليست محل اضمحلال والقيمة العادلة للضمانات المتعلقة بها فيما يلي

٣٠ يونيو ٢٠٢٠	ألف جنيه مصري					
	أفراد		مؤسسات			
التقييم	بطاقات التمان	قروض شخصية	قروض عقارية	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء
متاخرات حتى ٣٠يوم	-	-	-	٥,١٥٩	-	٥,١٥٩
متاخرات من ٣٠ الى ٦٠يوم	-	-	-	-	-	-
متاخرات من ٦٠الى ٩٠يوم	-	-	-	-	-	-
الإجمالي	-	-	-	٥,١٥٩	-	٥,١٥٩

٣٠ يونيو ٢٠١٩	ألف جنيه مصري					
	أفراد		مؤسسات			
التقييم	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء
متاخرات حتى ٣٠يوم	-	١٦٥	٢,٩١٦	٨٠,١٤٥	٤٢,٥٨٨	١٢٥,٨١٤
متاخرات من ٣٠ الى ٦٠يوم	٣٢	-	-	٢٢,٤٥٧	-	٢٢,٤٨٩
متاخرات من ٦٠الى ٩٠يوم	١٥	-	-	٣٦,٨٢٦	-	٣٦,٨٤١
الإجمالي	٤٧	١٦٥	٢,٩١٦	١٣٩,٤٢٨	٤٢,٥٨٨	١٨٥,١٤٤

قروض وتسهيلات للعملاء محل اضمحلال بصفة منفردة

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة قبل الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات مبلغ ٧٥٥,٤٩٥ الف جنيه فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ مقابل مبلغ ٧٦٨,٨٦٣ الف جنيه في ٣٠ يونيو ٢٠١٩، وفيما يلي تحليل بالقيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة:

٣٠ يونيو ٢٠٢٠	ألف جنيه مصري					
	أفراد		مؤسسات			
التقييم	بطاقات التمان	قروض شخصية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء
قروض محل اضمحلال بصفة منفردة	٧٨٠	١,٥٨٥	٣٠٤,٣٢٣	٢٢٦,٠٧٠	٢٢٢,٧٣٦	٧٥٥,٤٩٥
الإجمالي	٧٨٠	١,٥٨٥	٣٠٤,٣٢٣	٢٢٦,٠٧٠	٢٢٢,٧٣٦	٧٥٥,٤٩٥

٣٠ يونيو ٢٠١٩	ألف جنيه مصري					
	أفراد		مؤسسات			
التقييم	بطاقات التمان	قروض شخصية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء
قروض محل اضمحلال بصفة منفردة	-	١,٥٦٣	٤٤٩,٣٩٦	٨٧,٣٣٨	٢٣٠,٥٦٦	٧٦٨,٨٦٣
الإجمالي	-	١,٥٦٣	٤٤٩,٣٩٦	٨٧,٣٣٨	٢٣٠,٥٦٦	٧٦٨,٨٦٣

قروض وتسهيلات تم إعادة هيكلتها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد ، وتنفيذ برامج الإدارة الجبرية ، وتعديل وتأجيل السداد. وتعتمد سياسات تطبيق إعادة الهيكلة علي مؤشرات أو معايير تشير إلي أن هناك احتمالات عالية لاستمرار السداد وذلك بناء علي الحكم الشخصي للإدارة. وتخضع تلك السياسات للمراجعة المستمرة.

ومن المُعتاد تطبيق إعادة الهيكلة علي القروض طويلة الأجل، خاصة قروض تمويل العملاء . وقد بلغت القروض والتسهيلات للعملاء التى تم إعادة التفاوض بشأنها (هو رصيد صافي المديونية للعملاء الذين تم تسوية مديونياتهم) مبلغ ٩٨,٩٦٥ مليون جنيه مصري فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

أ-٦ أدوات دين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى

يمثل الجدول التالي تحليل أدوات الدين واذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى وفقا لوكالات التقييم في آخر الفترة المالية ، بناء علي تقييم ستاندرد أند بورز وما يعادله

القيمة بالألف جنيه مصري

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠		٣٠ يونيو ٢٠١٩	
استثمارات في أوراق مالية	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	استثمارات في اوراق مالية (ادوات دين)	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	استثمارات في اوراق مالية (ادوات دين)
تقيم B	٨,٥٤٨,٨٥٧	٥,١٥٣,٣٠٥	٩,٥٥٥,٧٢٥	٢,٩٤١,٠٧٧
الإجمالي	٨,٥٤٨,٨٥٧	٥,١٥٣,٣٠٥	٩,٥٥٥,٧٢٥	٢,٩٤١,٠٧٧

أ-٨ تركز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان

- القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب القطاع الجغرافي في آخر الفترة الحالية، عند اعداد هذا الجدول ، تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقا للمناطق المرتبطة بعملاء البنك.

ألف جنيه مصري

	القاهرة الكبري	الإسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلي	الإجمالى
نقدية و ارصدة لدى البنك المركزى	٣,٧٧٢,١٤٢	٩١,٨٨٧	١٥,٦٤٤	٣,٨٧٩,٦٧٢
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(١٢,٥٥٠)	-	-	(١٢,٥٥٠)
ارصدة لدى البنوك	٤,٦٦١,٥٢٤	-	-	٤,٦٦١,٥٢٤
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	٨,٥٨٤,٣٣٢	—	—	٨,٥٨٤,٣٣٢
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٣٥,٤٧٥)	-	-	(٣٥,٤٧٥)
قروض وتسهيلات للعملاء :				
قروض لافراد:				
حسابات جارية مدينة	١٥٦,٣٠٠	٨٦,٠٢٥	٩,١٥٩	٢٥١,٤٨٥
بطلقات ائتمان	٢١,٠١٨	٥,١٩٩	٦٥١	٢٦,٨٦٨
قروض شخصية	٦٠٤,٠٨٨	٣٣٨,٧١٣	٥٢,٦٣٧	٩٩٥,٤٣٨
قروض عقارية	٣١,٩٦٦	٨,٠٤٧	-	٤٠,٠١٣
قروض لمؤسسات:				
حسابات جارية مدينة	١٤,١٥٣,٨٣٠	٤,١٢٤,٢٦٥	٢٢٣,٦٨٢	١٨,٥٠١,٧٧٨
قروض مباشرة	٦,٩٣٤,٥٥٤	٤٠١,٠٤٢	١٠,٩٠٤	٧,٣٤٦,٥٠٠
قروض مشتركة	٥,١٥٩,٢٠٨	١٠,٢٥٤	٢٦,١٩٩	٥,١٩٥,٦٦١
قروض أخرى				
يخصم : إيرادات تحت التسوية	(١٣,٩٣٥)	(١,٨٩٦)	-	(١٥,٨٣١)
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٨٩٣,٢٧٨)	(١٤٧,٢٣٧)	(٣,٥٥٩)	(١,٠٤٤,٠٧٥)
قروض و تسهيلات للبنوك	٢٩,٦٠٧	—	—	٢٩,٦٠٧
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٥٣٤)	—	—	(٥٣٤)
استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر:				
- أدوات دين	٤,٠٧٦,٧٩٩	-	-	٤,٠٧٦,٧٩٩
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(١١,٢٣٣)	-	-	(١١,٢٣٣)
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:				
- أدوات دين	١,٠٨٧,٧٤٠	-	-	١,٠٨٧,٧٤٠
أصول أخرى(إيرادات مستحقة)	٧٠٨,٥٨٢	١٢,٥٦٢	١,٣١٤	٧٢٢,٤٥٩
الإجمـالي	٤٩,٠١٤,٦٨٧	٤,٩٢٨,٨٦٠	٣٣٦,٦٣١	٥٤,٢٨٠,١٧٨

- قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء البنك.

ألف جنيه مصري

	قطاع حكومى	قطاع خاص	قطاع عالم خارجى	أنشطة أخرى	الإجمالى
نقدية و ارصدة لدى البنك المركزى	٣,٨٧٩,٦٧٣	—	—	—	٣,٨٧٩,٦٧٣
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(١٢,٥٥٠)	-	-	-	(١٢,٥٥٠)
ارصدة لدى البنوك	٣,٥٤٧,٩٧٨	٢١٥,٧٦٨	٨٩٧,٧٧٨	—	٤,٦٦١,٥٢٤
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	٨,٥٨٤,٣٣٢	—	—	—	٨,٥٨٤,٣٣٢
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٣٥,٤٧٥)	-	-	-	(٣٥,٤٧٥)
قروض وتسهيلات للعملاء :					
قروض لافراد:					
حسابات جارية مدينة	-	-	-	٢٥١,٤٨٥	٢٥١,٤٨٥
بطلقات التمان	-	-	-	٢٦,٨٦٨	٢٦,٨٦٨
قروض شخصية	-	-	-	٩٩٥,٤٣٨	٩٩٥,٤٣٨
قروض عقارية	-	-	-	٤٠,٠١٣	٤٠,٠١٣
قروض لمؤسسات:					
حسابات جارية مدينة	٣٦٣,٢٣١	١٧,٩١٠,١٧١	-	٢٢٨,٣٧٥	١٨,٥٠١,٧٧٨
قروض مباشرة	٧,٧٩٦	٧,٣٣٨,٧٠٤	-	-	٧,٣٤٦,٥٠٠
قروض مشتركة	٢,٩٨٧,١٣٤	٢,٢٠٨,٥٢٧	-	-	٥,١٩٥,٦٦١
يخصم : إيرادات تحت التسوية	—	(١٥,٨٣١)	—	—	(١٥,٨٣١)
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٣٩,٦١٨)	(٩٨٩,٢٨٨)	-	(١٥,١٦٩)	(١,٠٤٤,٠٧٥)
قروض و تسهيلات للبنوك	—	—	٢٩,٦٠٧	—	٢٩,٦٠٧
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	—		(٥٣٤)	—	(٥٣٤)
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشاما :			-		
- أدوات دين	٤,٠٧٦,٧٩٩	—	—	—	٤,٠٧٦,٧٩٩
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(١١,٢٣٣)	-	-	-	(١١,٢٣٣)
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:					
- أدوات دين	١,٠٨٧,٧٤٠	—	—	-	١,٠٨٧,٧٤٠
أصول أخرى (إيرادات مستحقة)	—	—	—	٧٢٢,٤٥٩	٧٢٢,٤٥٩
الإجمالي	٢٤,٤٣٥,٨٠٦	٢٦,٦٦٨,٠٥١	٩٢٦,٨٥١	٢,٢٤٩,٤٧٠	٥٤,٢٨٠,١٧٨

(ب) خطـر السـوق

يقوم البنك على إتباع منهج يهدف إلى تحقيق التوازن ما بين تعظيم ربحية ودعم سلامة ونمو المركز المالي للبنك في حدود المستوى المقبول للمخاطر .ومن ثم يتم تحديد، ومتابعة ، وإدارة مختلف أنواع مخاطر السوق بهدف حماية قيم الأصول وتدفقات الدخل، بما يحمي مصالح مودعي البنك والمساهمين ، مع العمل على تعظيم عائدات المساهمين في إطار معايير البنك المعتمدة بكافة السياسات المرتبطة واتساقاً مع تعليمات البنك المركزي المصري وإرشادته بشأن متطلبات رأس المال المال لمقابلة المخاطر وفقاً لمقررات بازل.

وتتمثل مخاطر السوق في المخاطر الناتجة عن التقلبات في عوامل السوق التي قد تؤثر سلبا على قيم استثمارات البنك المحتفظ بها سواء بغرض المتاجرة أو لغير أغراض المتاجرة مما ينعكس بدوره على الأرباح والمركز المالي للبنك.

ب/١ أساليب قياس خطر السوق

وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق :

- يقوم البنك بإدارة مخاطر السوق الناجمة عن التقلبات في أسعار العائد وأسعار الصرف الأجنبي وأسعار الاوراق المالية ، والتي تنشأ بشكل اساسي من خلال الاستثمارات المالية، توظيفات موارد البنك، ومعاملات الصرف الأجنبي ، وذلك من خلال متابعة وتقييم التغير في الظروف الاقتصادية والسوقية وإحتمالية تأثيرها على مركز البنك المالي وأرباحه، وكذا سيناريوهات توقع اتجاهات الأسعار والعوامل المؤثرة التي تزيد تعرض البنك لمخاطر السوق.

- ويطبق البنك الاسلوب المعياري عند حساب متطلب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق لمحفظة المتاجرة من خلال البناء التراكمي أي حساب المتطلب الراسمالي لكل نوع من أنواع مخاطر السوق علي حده ثم جمعها للوصول إلي المتطلب الراسمالي الإجمالي وذلك وفقا للضوابط الصادرة من البنك المركزي المصري.

- كما يقوم البنك بمتابعة وتقييم مخاطر أسعار العائد للمحفظة لغير أغراض المتاجرة من خلال الرقابة على حدود فجوات إعادة التسعير ذات الحساسية للتغير في سعر العائد والمعتمدة من قبل لجنة الأصول والخصوم وكذا إحتساب العائد المعرض للمخاطر Earning at Risk والتغير في القيمة الأقتصادية Economic Value في ضوء ضوابط البنك المركزي المصري الصادرة في هذا الشأن

إختبارات الضغوط (Stress Testing)

- تعطي اختبارات الضغط مؤشرًا عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف غير مواتية بشكل حاد ويتم تصميم اختبارات الضغط بما يلاءم نشاط البنك باستخدام سيناريوهات محددة وتتضمن اختبارات الضغط التي تستخدم في إدارة مخاطر السوق بالبنك، اختبار حساسية سعر العائد ، وتقوم الإدارة العليا بمتابعة نتائج اختبارات الضغوط من خلال لجنة الأصول والخصوم دورياً

ب/٢ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

- يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالى والتدفقات النقدية وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظيا ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية السنة المالية. ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية للأدوات المالية مُوزعة بالعملات المكونة لها

ب/٣ خطر سعر العائد

يتعرض البنك لأثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقديةالمستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداء المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة، ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك، ويتم مراقبة ذلك يوميا بواسطة إدارة الأموال بالبنك.

ج- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الإستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض.

د- إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي، فيما يلي: -

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية.
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقا لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصرى في جمهورية مصر العربية) يوميا بواسطة إدارة

البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزي المصرى على أساس ربع سنوي.

ويطلب البنك المركزي المصرى أن يقوم البنك بما يلي:

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حدا أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع.
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٢,٥٪.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى: وهى رأس المال الأساسي ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة والأصول غير الملموسة والأصول الضريبية المؤجلة.

الشريحة الثانية : وهى رأس المال المساند، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقا لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصرى بما لا يزيد عن ١,٢٥٪ من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، والقروض / الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع إستهلاك ٢٠٪ من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها) و٤٥٪ من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق وفى شركات تابعة وشقيقة.

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال، يراعى إلا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وإلا تزيد القروض (الودائع) المساند عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٠٠ ٪ مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع اخذ الضمانات النقدية في الاعتبار، ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ. ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسى و المساند ونسب معيار كفاية رأس المال ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

معيار كفاية راس المال وفقا لمقررات بازل ٢	ألف جنيه مصري ٣٠ يونيو ٢٠٢٠	ألف جنيه مصري ٣٠ يونيو ٢٠١٩
رأس المال	٦,٢٢٩,٩٨٢	٥,٥٤١,٩٧٥
الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي)		
راس المـــال المصدر ولمدفوع	٢,٧٢٨,٠٠٠	٢,٧٢٨,٠٠٠
الاحتياطيات	٧٠٥,٨٤٥	٤٤٩,٨٩٠
احتياطي مخاطر معيار IFRS٩	-	٢٧١,٢٣٠
الارباح المحتجزة	١,٣٣٤,٨٤٤	٩٢٣,٦٧١
اجمالى رصيد بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية	٢٥٧,٤٠٤	-
الأرباح المرحلية - ربع سنوية	٨٦١,٦٦٧	٨٤٠,٥٩١
حقوق الأقلية	٣٦	٥٩
إجمالي الاستبعادات من الشريحة الأولى	(١٠٨,١١٤)	(١١٤,٢٠١)
اجمالى الشريحة الاولى	٥,٧٧٩,٦٨٢	٥,٠٩٩,٢٤٠
الشريحة الثانية (رأس المال المساند)		
٤٥% من قيمة الاحتياطي الخاص	١٠,٠٩٨	١٠,٠٩٨
٤٥% من احتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية الموجبة	-	٩,١١٧
٤٥% من احتياطي القيمة العادلة للإستثمارات المالية من خلال القيمة العادلة بالدخل الشامل الاخر	-	١١,٥٩٩
مخصص خسائر الاضمحلال للقروض و التسهيلات و الألتزامات العرضية المنتظمة	٤٤٥,٥٥١	٤٢٢,٢٥١
إجمالي الاستبعادات من الشريحة الثانية	(٨,١٩٧)	(١٠,٣٣١)
اجمالي الشريحة الثانية	٤٤٧,٤٥٢	٤٤٢,٧٣٥
الاصول والالتزامات العرضية مرجحة باوزان مخاطر :		
إجمالي مخاطر الائتمان	٣٩,٢٤٨,٢٤٢	٣٣,٧٨٠,٠٦٢
قيمة التجاوز لاكبر ٥٠ عميل عن الحدود المقررة مرجحة بأوزان المخاطر	-	٥٩١,٤٩٤
إجمالي مخاطر السوق	٣٣٠,٤٩٧	٤٠٦,١٤٨
إجمالي مخاطر التشغيل	٣,١٣٥,٢٥٠	٢,٥٨٠,٨٥٣
إجمالي	٤٢,٧١٣,٩٨٩	٣٧,٣٥٨,٥٥٧
معيار كفاية رأس المال متضمنة الدعامة التحوطية -مع الاخذ في الاعتبار تاثير اكبر ٥٠ عميل(٪)	١٤,٥٩٪	١٤,٨٣٪

بناءا على أرصدة القوائم المالية المجمعة للبنك ووفقا لتعليمات البنك المركزى المصرى الصادرة في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢. تم بدء تطبيق قرار البنك المركزى المصرى بخصوص الأخذ في الإعتبار تأثير أكبر ٥٠ عميل على معيار كفاية رأس المال بدءاً من يناير ٢٠١٧.

(و) الرافعة المالية

إن قياس نسبة الرافعة المالية يدعم من قياس معيار كفاية راس المال المرتبط بالمخاطر بمقياس مكمل بسيط ومباشر لا يتم حسابه وفقاً لأوزان المخاطر ، وتعزى فعاليتها إلى قدرتها على الحد من الضغوط على الجهاز المصرفي ، وتشير نسبة الرافعة المالية الى قياس مدى كفاية الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية مقارنة بإجمالى أصول البنك غير مرجحة بأوزان مخاطر والتي يجب ألا تقل عن ٣%، ويلخص الجدول التالي مكونات نسبة الرافعة المالية فى ٣١ مارس ٢٠٢٠ .

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩
الشريحة الاولي (راس المال الاساسي):	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري
رأس المـــال المصدر والمدفوع	٢,٧٢٨,٠٠٠	٢,٧٢٨,٠٠٠
الاحتياطيات	٧٠٥,٨٤٥	٤٤٩,٨٩٠
اجمالى رصيد بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية	٢٥٧,٤٠٤	-
احتياطي مخاطر معيار IFRS٩	-	٢٧١,٢٣٠
الارباح المحتجزة	١,٣٣٤,٨٤٤	٩٢٣,٦٧١
الأرباح المرحلية - ربع سنوية	٨٦١,٦٦٧	٨٤٠,٥٩١
حقوق الأقلية	٣٦	٥٩
إجمالي الاستبعادات من رأس المال الأساسي	(١٠٨,١١٤)	(١١٤,٢٠١)
اجمالي الشريحة الأولى	٥,٧٧٩,٦٨٢	٥,٠٩٩,٢٤٠
التعرضات داخل وخارج الميزانية:		
إجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية	٥٧,١٢٢,٩٣٦	٥١,٣٥١,٨٨٠
إجمالي التعرضات خارج الميزانية	٥,٤٤٧,٥٤٤	٤,٧٧٠,٠٩٢
إجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية	٦٢,٥٧٠,٤٨٠	٥٦,١٢١,٩٧٣
نسبة الرافعة المالية (%)	٩,٢٤٪	٩,٠٩٪

٤- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال السنة المالية التالية ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

(أ) القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم وعندما يتم استخدام هذه الأساليب لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دوريا باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها

(ب) ضرائب الدخل

يخضع البنك لضرائب الدخل ويتم محاسبته من خلال المركز الضريبي لكبار الممولين مما يستدعي استخدام تقديرات هامة لتحديد المخصص الإجمالي للضريبة على الدخل. وهناك عدد من العمليات والحسابات التي يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد. ويقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدي احتمال نشأة ضرائب إضافية وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل ومخصص الضريبة المؤجلة في الفترة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

٥- صافي الدخل من العائد

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩
	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
عائد القروض والايرادات المشابهة من :				
- قروض وتسهيلات للعملاء	٧٣٧,٧٣٣	٣,٢١٠,٧٨٧	٨٦٢,٦٤٧	٣,١٥٢,٧٣٦
- أذون الخزانة	٢٢٠,١٦٢	٩٧٨,١١٣	٢٩١,٧٢٨	١,١٤١,٥٢٠
- سندات الخزانة	١٧١,٤٢٧	٥٧٢,١٨١	١١٣,٨٠٥	٤٤٩,٨٣٢
- سندات الشركات	-	-	١٢	٢٤٦
- ودائع وحسابات جارية	٢٢,٣٢٥	٧٨٧,٠٤٤	١٨٦,٥٩٠	٧٦٣,٠١٨
- أخرى	(١٠,٢٥٦)	٤,٤٢٠	٢,٤٨٣	١٦,٨٦٠
إجمالي	١,١٤١,٣٩١	٥,٥٥٢,٥٤٥	١,٤٥٧,٢٦٥	٥,٥٢٤,٢١٢
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من:				
ودائع وحسابات جارية:				
- للبنوك	(٥٤,٢٢٦)	(٣٢٦,٣١١)	(١٠٣,٤٢٦)	(٣٩٩,٦٠٦)
- للعملاء	(٦٧٨,٦٢٢)	(٣,٢٠١,٤٨١)	(٨٦٣,٦٨١)	(٣,٢٤٤,٣٣٧)
- قروض أخرى	(١٠,٨٦٤)	(٥٠,٢٢٨)	(١١,٢٣٢)	(٦٩,٩١٣)
- عمليات بيع أذون خزانة مع الالتزام بإعادة الشراء	(٢,٢٠٣)	(٩,١٦٧)	(٦,٦٦٤)	(٧,١٣٦)
إجمالي	(٧٤٥,٩١٥)	(٣,٥٨٧,١٨٧)	(٩٨٥,٠٠٣)	(٣,٧٢٠,٩٩٢)
صافى	٣٩٥,٤٧٦	١,٩٦٥,٣٥٨	٤٧٢,٢٦٢	١,٨٠٣,٢٢٠

٦- صافي الدخل من الاتعاب والعمولات

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩
	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
ايرادات الاتعاب والعمولات :				
- الأتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان	٦٩,١٤٩	٣١٦,٤٥٨	٧٧,٩٨٨	٣١٩,٥٠٧
- أتعاب أعمال الأمانة والحفظ	٤٧٠	١,٨٤٩	٢٣٥	٧١١
- أتعاب أخرى	٢٢,١٢٥	٥٨,٨١٢	٢٤,٤٧٠	٦١,٥٦٤
إجمالي	٩١,٧٤٤	٣٧٧,١١٩	١٠٢,٦٩٣	٣٨١,٧٨٢
مصروفات الاتعاب والعمولات				
- أتعاب أخرى مدفوعة	(٥,٢٤٤)	(٣٧,٥٦٣)	(٧,٨٠٩)	(٣٧,٥٤٦)
إجمالي	(٥,٢٤٤)	(٣٧,٥٦٣)	(٧,٨٠٩)	(٣٧,٥٤٦)
صافى	٨٦,٥٠٠	٣٣٩,٥٥٦	٩٤,٨٨٤	٣٤٤,٢٣٦

٧- توزيعات أرباح

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
- استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر	(٧,٣٦٨)	١١,٢٥٢	٣,٠٥٩	٢٢,١٩٦
	(٧,٣٦٨)	١١,٢٥٢	٣,٠٥٩	٢٢,١٩٦

٨- صافى دخل المتاجرة

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
- أرباح التعامل في العملات الأجنبية	٢٨,٦٥٤	١١٩,٦٨٤	٣٢,٧٩١	٨٦,٣٦٨
- أرباح (خسائر) تقييم عقود صرف أجلة	-	-	-	(١٥,٣٩٩)
- أرباح (خسائر) تقييم عقود مبادلة عملات	١٥٥	(٣٣٧)	٦٨	(٢٦٦)
- أرباح بيع استثمارات مالية بغرض المتاجرة	٤,٨٧٤	١٦,٥٣٥	٦٣٥	٥,٢١١
- فروق تقييم استثمارات مالية بغرض المتاجرة	١,٤٦٣	١,١١٠	٤٠٠	٦٧٧
اجمالى دخل المتاجرة	٣٥,١٤٦	١٣٦,٩٩٢	٣٣,٨٩٤	٧٦,٥٩١

٩- عبء الإضمحلال عن خسائر الائتمان

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
_ الخسائر الائتمانية المتوقعة لائتمان	(٢٢,٧٤٩)	٧٤,٩٣٦	(١١٥,٨٩١)	(١٩٣,٣١٥)
_ الخسائر الائتمانية المتوقعة لاذون الخزانة الحكومية	٠	٧,١٣٨	-	-
_ الخسائر الائتمانية المتوقعة لسندات الخزانة الحكومية	(٤,٠٥٧)	(٩,٦٤٩)	-	-
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات البنوك	(٦٤٤)	(٤٩١)	-	-
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة لدى البنوك	(٥٥٨)	(٥٥٨)	-	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة المدينة الأخرى	١٨	(٤)	-	-
	-٢٧,٩٩٠	٧١,٣٧٢	(١١٥,٨٩١)	(١٩٣,٣١٥)

١٠- مصروفات ادارية

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
- أجور ومرتبات	(١٣٣,٣٠٧)	(٤٦٣,٢٦٠)	(٩٠,٢٤٢)	(٣٢٨,٧٦٦)
- تأمينات اجتماعية	(٥,١٣٩)	(١٩,٨٤٥)	(٤,٣٥٩)	(١٥,٤٣٥)
- نظم الاشتراكات المحددة	(٨,١٨٢)	(٢٨,٤٢٥)	(٦,١٠٣)	(٢٢,٨٠٨)
- نظم المزايا المحددة	(١٠,٩٩٦)	(٥٠,١٩٧)	(٨,٣٦٣)	(٣٨,٤٩١)
- مصروفات العمليات	(٤٩,١٢٣)	(١٤٩,٨٨١)	(١١,٧٣٩)	(٩٥,٠٦٠)
- مصروفات الاتصالات	(٥٦٠)	(١٧,٦٣١)	(٥,٧٤٩)	(١٨,٧٥١)
- مصروفات الاعمال	(١٢,٢٩٨)	(٧٠,١١٥)	(١٣,٦٣٥)	(٥٠,٤٤١)
- مصروفات الادوات الكتابية والمطبوعات	٢,٣٨٥	(٥,٧٤٤)	(١,٥٠٧)	(٦,٦٨٥)
- مصروفات الخدمات	(٣١,٥٤٠)	(١٣٩,٨٦٢)	(٤٩,٣٢٠)	(١٣٣,١٩٠)
- مصروف اهلاك الاصول	(٣١,٠١٤)	(١١٠,٥١٧)	(٢٤,٤٠٣)	(٨٣,٤٣٧)
الاجمالى	(٢٧٩,٧٧٤)	(١,٠٥٥,٤٧٧)	(٢١٥,٤٢٠)	(٧٩٣,٠٦٤)

* المتوسط الشهرى لإجمالى المرتبات والمكافات التى تقاضاها اكبر عشرون موظف بالبنك عن السنة المالية من ١ يوليو ٢٠١٩ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ يبلغ ٣,١٦٧ الف جنيه مصري

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩
١١- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى :	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
أرباح تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة أو المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	(١١,٤٠٢)	٢٠,٧٥٧	٩٧٧	٢٥,٠٦٦
إيرادات تلكس وسويفت وبريد ومطبوعات وتصوير	١٠,٧٣٨	٥١,٣٣٤	١٤,٥٧٠	٥٨,٧١١
إيرادات خدمات قانونية	٢٠	٧٣	١٤	٩٥
(عبء) رد مخصصات أخرى	١٧,٤٤٤	(٢٨,٢٧٦)	١٠,٧٠١	(٥٦,٤٨٩)
(عبء) رد مخصص إلتزامات مزايا التقاعد	(١٣,٠١٠)	(١٥,٥٤٩)	-	-
أرباح (خسائر) رأسمالية	٤٥	٤٣٦	-	١٦٦,٣٥٨
إيرادات متنوعة	٣٠٠	١٤,٠٩٩	١٣,٧٥٧	٢٩,٠٩٥
مصروفات متنوعة	١,٠٢٦	(٥,٥٤٧)	(١,٨٢٦)	(٣,٧٣٣)
	٥,١٦١	٣٧,٣٢٥	٣٨,١٩٣	٢١٩,١٠٣

١٢- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠١٩ ألف جنيه مصري
- نقدية	٢١٩,٢١٧	٢٧٧,٥٥١
- أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي	٣,٦٦٠,٤٥٦	٣,٣٩٢,٨٩١
- يخصم منه : الخسائر الائتمانية المتوقعة:	(١٢,٥٥٠)	-
الاجمالى	٣,٨٦٧,١٢٣	٣,٦٧٠,٤٤٢
- أرصده ذات عائد	١,١٣٥,٧١٤	١,١٣٩,٤٧٩
- أرصده بدون عائد	٢,٧٣١,٤٠٩	٢,٥٣٠,٩٦٣
	٣,٨٦٧,١٢٣	٣,٦٧٠,٤٤٢

* تتضمن الأرصدة لدى البنك المركزى الوديعة الدولارية في إطار نسبة الإحتياطى الإلزامى لدى البنك المركزى (١٠%) ، والتي يتم تسويتها في تاريخ الإستحقاق (٢٠ أغسطس ٢٠٢٠)

١٣- أرصدة لدى البنوك

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠١٩ ألف جنيه مصري
- حسابات جارية	٣٧٩,٣٧١	٢٥٧,٩٩٧
- ودائع	٤,٢٨٢,١٥٣	٦,٥٨٣,٣٩٥
الإجمالى	٤,٦٦١,٥٢٤	٦,٨٤١,٣٩٢
- البنك المركزى بخلاف نسبة الاحتياطي الالزامى	٣,٥٤٧,٩٧٨	٥,٢٥٦,٩٨٣
- بنوك محلية	٢١٥,٧٦٨	٦٠٢,٨٤٠
- بنوك خارجية	٨٩٧,٧٧٨	٩٨١,٥٦٩
الإجمالى	٤,٦٦١,٥٢٤	٦,٨٤١,٣٩٢
- أرصدة بدون عائد	٣٧٩,٣٧١	٢٥٧,٩٩٧
- أرصدة ذات عائد متغير	٤,٢٨٢,١٥٣	٦,٥٨٣,٣٩٥
الإجمالى	٤,٦٦١,٥٢٤	٦,٨٤١,٣٩٢
- أرصدة متداولة	٤,٦٦١,٥٢٤	٦,٨٤١,٣٩٢

١٤- أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
- أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	٨,٦٠٧,٢٣٨	٩,٥٥٥,٧٢٥
- عمليات بيع أذون خزانة مع إلتزام بإعادة الشراء	(٢٢,٩٠٦)	-
- يخصم منه : الخسائر الائتمانية المتوقعة:	(٣٥,٤٧٥)	-
الإجمالى	٨,٥٤٨,٨٥٧	٩,٥٥٥,٧٢٥
وتتمثل أذون الخزانة في:		
- أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم	٥٠٦,٦٧٥	٤٧,٤٧٥
- أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم	٢٩٤,٦٥٠	٨,٣٠٠
- أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوم	٤,٥١١,٠٧٥	٢,٣٣٠,٠٢٥
- أذون خزانة استحقاق ٣٦٤ يوم	٣,٥٩٥,٧٨٣	٧,٥٨٠,٩٢٤
الإجمالى	٨,٩٠٨,١٨٣	٩,٩٦٦,٧٢٤
- يخصم منه: عوائد لم تستحق بعد	(٣٠٠,٩٤٥)	(٣٨٧,٦٦٩)
الإجمالى	٨,٦٠٧,٢٣٨	٩,٥٧٩,٠٥٥
- أذون خزانة مباعة مع الالتزام بإعادة الشراء	(٢٢,٩٠٦)	(٢٣,٣٣٠)
- يخصم منه : الخسائر الائتمانية المتوقعة:	(٣٥,٤٧٥)	-
الصافى	٨,٥٤٨,٨٥٧	٩,٥٥٥,٧٢٥

- ضمن بند أذون الخزانة مبلغ ٢٤,٧٧٥ الف جنية مصرى مرهون للبنك المركزى المصرى مقابل التمويل العقارى ومبلغ ٢٨٧,٤٠٠ الف جنية مصري مرهون مقابل مبادرة البنك المركزى المصرى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ٧% فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

١٥- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
أدوات دين:		
- سندات خزانة استحقاق ٢٠٢٣	-	١٦,٠٤٤
وثائق صناديق الاستثمار:		
صندوق البنك العقارى – ذات العائد التراكمى	٣٦,٠٣٠	٣٠,٤٦٧
الاجمالى	٣٦,٠٣٠	٤٦,٥١١

١٦- قروض وتسهيلات للعملاء

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠١٩ ألف جنيه مصري
قروض لافراد:		
- حسابات جارية مدينة	٢٥١,٤٨٥	١٧٦,٥٧٤
- بطلقات ائتمان	٢٦,٨٦٨	١٧,٦٣٧
- قروض شخصية	٩٩٥,٤٣٨	١٨٩,٢٤٤
- قروض عقارية	٤٠,٠١٣	٢٦,٣٠٣
قروض لمؤسسات:		
- حسابات جارية مدينة	١٨,٥٠١,٧٧٧	١٥,٠٥٠,٦٨٧
- قروض مباشرة	٧,٣٤٦,٥٠٠	٥,٢٩٩,٦٤٥
- قروض مشتركة	٥,١٩٥,٦٦١	٥,٤٨٨,٢٦٩
- يخصم : إيرادات تحت التسوية	(١٥,٨٣١)	(٦,٢٦٧)
- يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(١,٠٤٤,٠٧٥)	(١,١٤٥,٨٤٤)
الصافي	٣١,٢٩٧,٨٣٦	٢٥,٠٩٦,٢٤٨

قروض وتسهيلات للبنوك

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠١٩ ألف جنيه مصري
- أوراق تجارية مخصومة	٢٩,٦٠٧	٢,٠٧٦
- قروض للبنوك	-	٨٣,٥٢٩
الاجمالى	٢٩,٦٠٧	٨٥,٦٠٥
- يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٥٣٤)	(٨١٩)
الصافي	٢٩,٠٧٣	٨٤,٧٨٦

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض و تسهيلات العملاء

تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا للأنواع

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالى
	١٢شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	٢٤٢,٨٠٧	٤٠١,٢٢٣	٦٢١,٣٩١	١,٢٦٥,٤٢٠
عبء الإضمحلال	٢١,٦٨٤	-	-	٢١,٦٨٤
المحول من المرحلة الأولى للمرحلة الثانية	(٣٩,٩١٦)	٣٩,٩١٦	-	
المحول من المرحلة الثانية للمرحلة الثالثة	-	(١٦٠,١٢٧)	١٦٠,١٢٧	-
المستخدم من المخصصات خلال الفترة	(٤١)	-	(١٣٩,٢٩٩)	(١٣٩,٣٤٠)
متحصلات من ديون سبق اعدامها	١٦,٧٣٠	-	-	١٦,٧٣٠
رد عبء الإضمحلال	-	(٨٣,٦٢٠)	(١١,٧٤٧)	(٩٥,٣٦٧)
فروق تقييم عملات أجنبية(+/-)	(١,٢٥٠)	(١٣,٤٠١)	(١٠,٤٠٠)	(٢٥,٠٥٢)
الرصيد في نهاية السنة المالية	٢٤٠,٠١٤	١٨٣,٩٩٠	٦٢٠,٠٧١	١,٠٤٤,٠٧٥

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض و تسهيلات البنوك

تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا للأنواع

	المرحلة الأولى	المرحلة الثقية	المرحلة الثالثة	الإجمالى
	١٢ شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	٩١٣	-	-	٩١٣
عبء الإضمحلال	(٨٢٦)	٤٩٦	-	(٣٣٠)
فروق تقييم عملات أجنبية(+/-)	(٨٧)	٣٨	-	(٤٩)
الرصيد في نهاية السنة المالية	-	٥٣٤	-	٥٣٤

* تم تعديل ارقام الأرصدة الافتتاحية لمخصص قروض و تسهيلات العملاء و البنوك بمبلغ ١١٩,٦٧٠ الف جنية مصري قيمة اثر تطبيق معيار IFRS٩

	٣٠ يونيو ٢٠١٩		
	غير منتظم	منتظم	إجمالي
رصيد المخصص في أول السنة المالية	٩٣٣,١٥٦	٣٣١,٦٠٦	١,٢٦٤,٧٦٢
المكون خلال السنة المالية	-	١٩٣,٣١٥	١٩٣,٣١٥
متحصلات من قروض سبق إعدامها وتسويتها	-	٦,٦٢٨	٦,٦٢٨
إعادة التبويب بين المخصصات	(١٠,٦٠٢)	(٢,٣٠٤)	(١٢,٩٠٦)
فروق إعادة تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية	(٢٨,٧٧٤)	(٩,٤١٣)	(٣٨,١٨٧)
المستخدم من المخصص	(٢٦٦,٩٤٩)	-	(٢٦٦,٩٤٩)
رصيد المخصص في آخر السنة المالية	٦٢٦,٨٣١	٥١٩,٨٣٢	١,١٤٦,٦٦٣

١٧- المشتقات المالية

تمثل عقود مبادلة العملة / أو العائد إرتباطات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. وينتج عن تلك العقود تبادل العملات أو معدلات العائد (معدل ثابت بمعدل متغير مثلا) أو كل ذلك مع (أى عقود مبادلة عوائد وعملات). ولا يتم التبادل الفعلى للمبالغ التعاقدية إلا فى بعض عقود مبادلة العملات ويتمثل خطر الإئتمان للبنك فى التكلفة المحتملة لإستبدال عقود المبادلات إذا أخفقت الأطراف الأخرى فى أداء إلتزاماتها.

ويتم مراقبة ذلك الخطر بصفة مستمرة بالمقارنة بالقيمة العادلة وبنسبة من المبالغ التعاقدية وللرقابة على خطر الإئتمان القائم يقوم البنك بتقييم الأطراف الأخرى بذات الأساليب المستخدمة فى أنشطة الإقراض

	المبلغ التعاقدي/ الافتراضي	القيم العادلة	
		الأصول	الإلتزامات
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
- عقود مبادلة عملات	٤٠,٣٤٦	-	٢٠٥
إجمالي أصول (التزامات) المشتقات المالية	٤٠,٣٤٦	٠	٢٠٥

١٨- استثمارات مالية

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل:		
- مدرجة في السوق	٤,٠٦٥,٥٦٦	١,١٩٨,١٥٢
- أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة :		
- وثائق صناديق الاستثمار المنشأة طبقاً للنسب المقررة	٢٩,٣٤١	
- غير مدرجة فى السوق	٤٧٢,٨٥٤	٣٨٨,٤٢١
إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر (١)	٤,٥٦٧,٧٦١	١,٥٨٦,٥٧٣
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:		
أدوات دين :		
- مدرجة فى السوق	١,٠٨٧,٧٤٠	١,٧٢٦,٨٨١
شهادات استثمار قناة السويس	-	٤٥,٠٠٠
وثائق صناديق الاستثمار:		
- وثائق صناديق الاستثمار المنشأة طبقاً للنسب المقررة	-	١٥,٠٠٠
إجمالي استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (٢)	١,٠٨٧,٧٤٠	١,٧٨٦,٨٨٢
إجمالي استثمارات مالية (١+٢)	٥,٦٥٥,٥٠١	٣,٣٧٣,٤٥٤
- أرصدة متداولة	٥,١٨٢,٦٤٦	٢,٩٢٥,٠٣٣
- أرصدة غير متداولة	٤٧٢,٨٥٤	٤٤٨,٤٢١
	٥,٦٥٥,٥٠٠	٣,٣٧٣,٤٥٤
- أدوات دين ذات عائد ثابت	٥,١٥٣,٣٠٥	٢,٩٧٠,٠٣٣
	٥,١٥٣,٣٠٥	٢,٩٧٠,٠٣٣

* تم تقيم الأستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر (اسهم شركات) و الغير مسجلة بالبورصة المالية و لا يوجد عليها تعامل نشط بأحد الطرق الفنية المقبولة و ذلك لتحديد قيمتها العادلة

* بتاريخ ٢٠١٦\٥\١٥ تم إعادة تبويب أدوات دين متاحة للبيع (سندات حكومية) بلغت بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ ٧٠١,٣٢١,٦٢٤ جم من بند إستثمارات مالية متاحة للبيع الى بند إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

* بتاريخ ٢٠١٦\٧\١٣ تم إعادة تبويب أدوات دين متاحة للبيع (سندات حكومية) بلغت بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ ٨٨٣,٥٤٣,١١٩ جم من بند إستثمارات مالية متاحة للبيع الى بند إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

* بتاريخ ٢٠١٦\١٠\٢٣ تم إعادة تبويب أدوات دين متاحة للبيع (سندات حكومية) بلغت بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ ١,٦٥٠,٤١٠,٠٨٥ جم من بند إستثمارات مالية متاحة للبيع الى بند إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ

* بتاريخ ٢٠١٦\١١\٣ تم إعادة تبويب أدوات دين متاحة للبيع (سندات شركات) بلغت بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ ٥٤,٤٥٨,١٣٣ جم من بند إستثمارات مالية متاحة للبيع الى بند إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

والجدول التالي يوضح القيمة الدفترية والقيمة العادلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ للسندات الحكومية التي تم إعادة تبويبها

	القيمة الدفترية	القيمة العادلة
سندات حكومية	١,٠٨٧,٧٤٠	١,١٢٢,٠٢٥

تبلغ خسائر القيمة العادلة التي كان سيعترف بها في حقوق الملكية لو لم يكن قد تم إعادة تبويب السندات الحكومية مبلغ ٣٤,٢٨٥ الف جم، وذلك من تاريخ إعادة التبويب

(القيمة بالالف الجنيه المصرى)

	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ألف جنيه مصري	استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة ألف جنيه مصري	الاجمالى ألف جنيه مصري
الرصيد في اول السنة المالية (٢٠١٨/٠٧/٠١)	١,٤٦١,٩٩١	٢,١٨٤,٧٩٠	٣,٦٤٦,٧٨١
إضافات	٤١٤,٤٠٣	٨,٦٣٩	٤٢٣,٠٤١
استبعادات (بيع / استرداد)	(١٩٧,٧٢٥)	(٤١٣,٨٦٦)	(٦١١,٥٩١)
التغير فى عوائد لم تستحق عن سندات الخزانه الصفريه	(٤,٥٦٥)	-	(٤,٥٦٥)
فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية	(٩,٣٧٢)	-	(٩,٣٧٢)
أرباح (خسائر) التغير في القيمة العادلة	(١٨,٦٠٦)	٧,٣١٩	(١١,٢٨٧)
عبء خسائر الاضمحلال	(٥٩,٥٥٣)	-	(٥٩,٥٥٣)
الرصيد في آخر السنة المالية (٢٠١٩/٠٦/٣٠)	١,٥٨٦,٥٧٣	١,٧٨٦,٨٨١	٣,٣٧٣,٤٥٤
الرصيد في أول السنة المالية (٢٠١٩/٠٧/٠١)	١,٥٨٦,٥٧٣	١,٧٨٦,٨٨١	٣,٣٧٣,٤٥٤
اثر إعادة التبويب عند التطبيق الأولى لمعيار IFRS ٩	٣١,٣٢١	(١٥,٠٠٠)	١٦,٣٢١
اثر الخسائر الائتمانية المتوقعة عند التطبيق الأولى لمعيار IFRS ٩	(١,٤٤٢)	-	(١,٤٤٢)
الرصيدبعد التعديل في ١ يوليو ٢٠١٩	١,٦١٦,٤٥٢	١,٧٧١,٨٨١	٣,٣٨٨,٣٣٣
إضافات	٢,٩٣٠,٥٦٢	-	٢,٩٣٠,٥٦٢
إستبعادات (بيع / استرداد)	(١٨٦,٨٨٩)	(٦٩٥,٨٦٧)	(٨٨٢,٧٥٦)
التغير فى عوائد لم تستحق عن سندات الخزانه الصفريه	٥,٠٧٤	-	٥,٠٧٤
فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية	١٤,٨٩٨	-	١٤,٨٩٨
أرباح (خسائر) التغير في القيمة العادلة	١٩٢,٦٩٨	٧,٨٨١	٢٠٠,٥٨٠
استهلاك علاوة الخصم و الإصدار	٤,٧٦٠	٣,٨٤٣	٨,٦٠٣
(عبء) الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٩,٧٩٤)	-	(٩,٧٩٤)
الرصيد في آخر السنة المالية ٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٤,٥٦٧,٧٦١	١,٠٨٧,٧٤٠	٥,٦٥٥,٥٠٠

أرباح (خسائر) استثمارات مالية

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	الستة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى	الستة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
أرباح بيع استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر	-	-	٣,٨٠٩	٤,٩٠٣
(خسائر) إضمحلال أدوات حقوق ملكية من خلال الدخل الشامل الاخر	-	-	٦,١٠١	(٥٩,٥٥٣)
ارباح بيع سندات حكومية	-	٣,٤٢٤	-	-
الاجمالى	٠	٣,٤٢٤	٩,٩١٠	(٥٤,٦٥٠)

١٩. استثمارات مالية فى شركات تابعة وشقيقة :

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	نسبة المساهمة %	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى	نسبة المساهمة %
شركة فيلة للفنادق العائمة	٦,٨٧٥	٢٨,٩٤٪	٦,٨٧٥	٢٨,٩٤٪
الاجمالى	٦,٨٧٥	٢٨,٩٤٪	٦,٨٧٥	٢٨,٩٤٪

* شركة فيلة للفنادق العائمة هي احدى الشريكات الشقيقة لشركة كابيتال القابضة و لا يتم تجميعها نظرا لعدم وجود سيطرة للبنك عليها بأى صورة التي تتطلبها أسس تجميع القوائم

٢٠- أصول غير ملموسة

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
القيمة الدفترية في اول السنة المالية	٦٨,٣٦٣	٣٩,٧٨٢
الاضافات	٣٣,٩٣٥	٢٨,٥٨١
الاستبعادات	(٣٧٩)	-
صافي القيمة الدفترية اخر السنة المالية (١)	**١٠١,٩١٩**	**٦٨,٣٦٣**
مجمع الاستهلاك اول السنة المالية	٤٩,٣٥٤	٣٥,٩٣٥
استهلاك السنة المالية	١٥,٢٧٤	١٣,٤١٩
مجمع استهلاك الاستبعادات	(٣٧٩)	-
مجمع الاستهلاك في اخر السنة المالية (٢)	**٦٤,٢٤٩**	**٤٩,٣٥٤**
صافي القيمة الدفترية للاصول غير الملموسة فى اخر السنة المالية (١-٢)	**٣٧,٦٧٠**	**١٩,٠٠٩**

٢١- أصول أخرى

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
عوائد مستحقة	٧٢٢,٤٥٧	٤٤٨,٨٥٣
مصروفات مقدمة	٢٧,٩٠١	٢٥,١٣٧
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة	٨٣٥,١٨٧	٥٣٣,٨٥٤
أصول آلت ملكيتها للبنك (بالصافي)*	٣٧٨,٧٦١	٤٣,٣٢٥
تأمينات وعهد	٧,٨٤٢	٥,٤٠٣
أصول تحت التسوية	١٢٧,٤٧٢	٩٩,٥٩٦
عمولات تحت التحصيل	١٤٠	٦,٨٠٩
استهلاك سندات	٦٨٣	٥,٢٨٢
الاجمالى	٢,١٠٠,٦٣٣	١،١٦٨،٢٥٩

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
عوائد مستحقة عن قروض متوسطة الأجل	٤٧١,٤٩٠	١١٨,٢٧٨
عوائد مستحقة عن أرصدة لدى البنوك	٣١,٨١٠	٧٤,٣٣٣
عوائد مستحقة عن استثمارات مالية	٢١٩,١٥٧	٢٥٦,٢٤٢
الاجمالى	٧٢٢,٤٥٧	٤٤٨,٨٥٣

المشروعات تحت التنفيذ

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
الرصيد في بداية السنة	٥٣٣,٨٥٦	٤٠٩,٣٤٠
الإضافات خلال السنة	٣٥٠,٢٨٥	٣٩٤,٩٥٦
المحول إلى الأصول الثابتة	(٤٨,٩٥٤)	(٢٧٠,٤٤١)
الرصيد في نهاية السنة	٨٣٥,١٨٧	٥٣٣,٨٥٥

تُثبت الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون بالقيمة التى آلت بها للبنك التي تتمثل فى قيمة الديون التى قررت إدارة البنك التنازل عنها مقابل هذه الأصول. وفى حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال فى قيمة تلك الأصول فى تاريخ لاحق للأيلولة عندئذٍ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافى قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من إستخدام الأصل والمخصومة بمعدل السوق الحالى لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال إستخدام حساب للإضمحلال والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ببند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى". واذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال فى أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعى مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذٍ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الرد في تاريخ رد خسائر الإضمحلال قيمة لأصل تتجاوز القيمة التى كان يمكن للأصل أن يصل إليها لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه ، على أن يراعى التخلص من تلك الأصول خلال المدة الزمنية المحددة وفقاً لأحكام القانون. واذا لم يتم التصرف فى هذه الأصول خلال المدة المحددة وفقاً لأحكام المادة ٦٠ من القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ يتم تدعيم إحتياطى المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠ % من قيمة هذه الأصول سنوياً، وتُدرج صافى إيرادات ومصروفات الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون خلال فترة إحتفاظ البنك بها بقائمة الدخل ضمن بند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى

٢٢- الأصول الثابتة

ألف جنيه مصري

البيان	اراضى	مبانى و انشاءات	نظم الية متكاملة	وسائل نقل	تجهيزات و تركيبات	أجهزة و معدات	اثاث	أخرى	الإجمالي
التكلفة في أول السنة المالية (٣)	١١٣,٣٣٣	٣٦٤,٦٤٥	١١٨,٥٢٠	١٣,٥٥٠	٣٠٢,٩٤٤	٥٦,٧٠٨	٣٨,٤٥٠	٣٤,٥٩٣	١,٠٤٢,٧٤٣
الإضافات خلال السنة المالية	-	٣٥,١٨٢	٣٥,٦٠١	١,٧٩٠	٣٤,٥٤٩	١٠,٥٩٢	٥,٣٧٣	٧,٠٩٠	١٣٠,١٧٧
الإستبعادات خلال السنة المالية	-	(٥٧٤)	(٤,٤٩٥)	-	(٢٧٠)	(١,١٣٦)	(٣٣٢)	(١٢٠)	(٦,٩٢٧)
التكلفة في آخر السنة المالية (١)	١١٣,٣٣٣	٣٩٩,٢٥٣	١٤٩,٦٢٦	١٥,٣٤٠	٣٣٧,٢٢٣	٦٦,١٦٣	٤٣,٤٩١	٤١,٥٦٤	١,١٦٥,٩٩٣
مجمع الإهلاك في أول السنة المالية (٤)	-	٧٣,٢٦٧	٧٦,٣٩٤	٧,٩٣٤	١٤٢,٨١٩	٣٢,٨٣١	٢١,٢٠٥	٢٥,٢٤٢	٣٧٩,٦٩٢
إهلاك السنة المالية	-	١١,٠٥٤	٢٨,١٣٦	١,٥٢١	٤٦,٩٨٢	٣,٧٧٩	٢,٨١٥	٣,١٦٠	٩٧,٤٤٧
مجمع إهلاك الإستبعادات	-	٢٢٠	(٤,٤٨٨)	٦٠	(٢٦٠)	١,٩٩٥	(١,٤٦٩)	(١١١)	(٤,٠٥٣)
مجمع الإهلاك في اخر السنة المالية (٢)	-	٨٤,٥٤٢	١٠٠,٠٤٢	٩,٥١٥	١٨٩,٥٤٠	٣٨,٦٠٥	٢٢,٥٥١	٢٨,٢٩٢	٤٧٣,٠٨٦
صافى الأصول في آخر السنة المالية (١-٢)	١١٣,٣٣٣	٣١٤,٧١١	٤٩,٥٨٥	٥,٨٢٥	١٤٧,٦٨٣	٢٧,٥٥٩	٢٠,٩٣٩	١٣,٢٧٢	٦٩٢,٩٠٧
صافي الاصول في اول السنة المالية(٣-٤)	١١٣,٣٣٣	٢٩١,٣٧٨	٤٢,١٢٦	٥,٦١٦	١٦٠,١٢٥	٢٣,٨٧٧	١٧,٢٤٥	٩,٣٥١	٦٦٣,٠٥١

٢٣- استثمارات عقارية

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠١٩ ألف جنيه مصري
القيمة الدفترية في اول السنة المالية	٢٢٠,٠٢١	٢٢٠,٠٢١
الاضافات	-	-
الاستبعادات	-	-
القيمة الدفترية اخر السنة المالية (١)	٢٢٠,٠٢١	٢٢٠,٠٢١
مجمع الاهلاك اول السنة المالية	-	-
اهلاك الفترة	-	-
مجمع اهلاك الإستبعادات	-	-
مجمع الاهلاك في اخر السنة المالية (٢)	-	-
صافي الاستثمارات العقارية فى اخر السنة المالية (١-٢)	٢٢٠,٠٢١	٢٢٠,٠٢١

٢٤- المخزون

قيمة الأرض المملوكة لشركة المصرى للأستثمارات العقارية أحدى الشركات التابعة للبنك بشارع النزهة و التي تم تحويلها من الأستثمارات العقارية إلى بند المخزون بناءاً على ما ورد في معايير المحاسبة المصرية في معيار رقم (٣٤) للإستثمار العقارى الفقرة رقم ٥٧ ب

٢٥- اصول / التزامات ضريبية مؤجلة

تم حساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبية المؤجلة وفقاً لطريقة الالتزامات باستخدام معدل الضريبة الفعلي عن السنة المالية الحالية. لايعترف بالأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الخسائر الضريبية المرحلة إلا إذا كان من المرجح وجود أرباح ضريبية مستقبلية يمكن من خلالها الاستفادة بالخسائر الضريبية المرحلة، يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان هناك مبرر قانوني لعمل مقاصة بين الضريبة الحالية علي الأصول مقابل الضريبة الحالية علي الالتزامات وأيضا عندما تكون ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الدائرة الضريبية. وفيما يلي أرصدة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة :

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري		٣٠ يونيو ٢٠١٩ ألف جنيه مصري	
البنك	أصل	إلتزام	أصل	إلتزام
المخصصات الأخرى (بخلاف مخصص القروض والالتزامات العرضية ومطالبات الضرائب)	١,٨٠٦	-	٧٤٤	-
الاثر الضريبى للفرق بين الاهلاك المحاسبى والاهلاك الضريبى	-	(٢,٣٧٧)	٨,٧٧٦	-
فروق تقييم العملات الأجنبية للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل	-	(٢,٢١٠)	-	٤,٥١٢
إجمالى الضريبة التى ينشأ عنها أصل/ (إلتزام)	١,٨٠٦	(٤,٥٨٧)	٩,٥٢٠	(٤,٥١٢)
صافى الضريبة التى ينشأ عنها (التزام) / اصل		(٢,٧٨١)	٥,٠٠٨	
الشركات				
أصول / إلتزامات ضريبية مؤجلة	٩٥	(٩,٧٣٢)	٢٦٢	(١٠,٣٨٢)
إجمالى الضريبة التى ينشأ عنها أصل/ (إلتزام)	٩٥	(١٢,٥١٣)	٥,٢٧٠	(١٠,٣٨٢)

قام البنك بأعداد دراسة ضريبه لتحديد حجم الضريبة المؤجلة وقد اسفرت الدراسة عن الغاء الأصول الضـــــريبة المؤجلة والخاصة بالأصول الثابتة و تكوين التزام ضريبي كما تم إعادة تبويب ارقام المقارنة لتتفق مع قواعد اعداد و تصوير القوائم المـــــالية الصادرة من البنك المـــــركزي و التي تنص على ضرورة اجراء مقاصة بين الأصول و الالتزامات الضريبة المؤجلة

٢٦- أرصدة مستحقة للبنوك

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠١٩ ألف جنيه مصري
حسابات جارية	٢٨	٢٨
ودائع	٣,٩٣١,٣٦٣	٢,٣٣٤,١٦٩
	٣,٩٣١,٣٩١	٢,٣٣٤,١٩٧
بنوك محلية	٣,٦٨٩,٣١٥	٢,٢٥٠,٦٦٨
بنوك خارجية	٢٤٢,٠٧٦	٨٣,٥٢٩
	٣,٩٣١,٣٩١	٢,٣٣٤,١٩٧
أرصدة بدون عائد	٢٨	٢٨
أرصدة ذات عائد	٣,٩٣١,٣٦٣	٢,٣٣٤,١٦٩
	٣,٩٣١,٣٩١	٢,٣٣٤,١٩٧
أرصدة متداولة	٣,٩٣١,٣٩١	٢,٣٣٤,١٩٧

٢٧- ودائع العملاء

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
ودائع تحت الطلب	٢١,٣٢٠,٧٣٧	١٦,٠٥٥,٨٢٠
ودائع لأجل وبإخطار	١٤,٥٦٠,٤٩٤	١٧,٣٩٦,٣٢٧
حسابات التوفير وشهادات الادخار	٧,١٠٣,٦٣٨	٥,٩٥٣,٨٧٦
ودائع أخرى	٩٦٢,١٧٣	٦٦٦,٥٦٥
الاجمالى	٤٣,٩٤٧,٠٤٢	٤٠,٠٧٢,٥٨٨
ودائع افراد	٩,٩٥٢,٢٥٣	٨,٨١٥,٧١٧
ودائع مؤسسات	٣٣,٩٩٤,٧٨٩	٣١,٢٥٦,٨٧١
الاجمالى	٤٣,٩٤٧,٠٤٢	٤٠,٠٧٢,٥٨٨
بدون عائد	٢,٢٨٧,٨٣٤	٤,١٤٢,٧٥٦
ذات عائد ثابت	٣٩,٨٦٧,٤٤٠	٣٤,٣٠٥,٨٥٨
ذات عائد متغير	١,٧٩١,٧٦٨	١,٦٢٣,٩٧٤
الاجمالى	٤٣,٩٤٧,٠٤٢	٤٠,٠٧٢,٥٨٨

٢٨- أدوات دين مصدرة :

قامت الشركة المصرية لضمان الصادرات بأصدار سندات بمبلغ ٥٠ مليون جنيه مصري و اكتتب بنك الاستثمار القومى في هذه السندات بالكامل عند التأسيس بعائد سنوي مقداره ٥% و تستهلك هذه السندات عند نهاية الشركة بعد الوفاء بالتزامتها

٢٩- قروض أخرى

	تاريخ الاستحقاق	سعر الفائدة	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠١٩ ألف جنيه مصري
قرض برنامج تمويل التجارة العربية	٢٨ ديسمبر ٢٠٢٠	%٢,٦١	٣٨١,١٣٩	٤١٧,٦٤٣
قرض برنامج التنمية الزراعية	٢٦ ابريل ٢٠٢٢	%٤,٣٠	٢٩٩,٤٧٨	٢٢٠,٠٨٣
قرض بنك الاستثمار الأوروبي	١٥ سبتمبر ٢٠٢٣	%٢,٧٠	٢٨٧,٥٢٤	٣٩١,٧٢٢
اتفاقية الالتزام البيني تحت إدارة البنك الاهلى المصرى	٢٠ نوفمبر ٢٠٢٤	%١,٧٥	٧,٠٠٠	١,٤٥٦
قرض GREEN FOR GROWTH FUND	١٥ مارس ٢٠٢٦	%٥,٤٥	١٦١,٣٨٤	١٦٧,٠٥٧
قرض صندوق سند	٥ يناير ٢٠٢٥	%٤,٢٨	٣٠٨,٠٩٧	١٦٧,٠٥٧
قرض مبادرة البنك المركزى المصرى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ٧%	١ يوليه ٢٠٢٥	%٣,٠٠	٢٦٥,٢١٦	٢٦٢,٣٥٣
قرض جهاز تنمية المشروعات	١ أكتوبر ٢٠٢٦	%١١,٠٠	٣,٠٠٠	-
الاجمالى			١,٧١٢,٨٣٨	١,٦٢٧,٣٧١
ارصدة متداولة			٣٨١,١٣٩	٤١٩,٠٩٩
ارصدة غير متداولة			١,٣٣١,٦٩٩	١,٢٠٨,٢٧٢
الاجمالى			١,٧١٢,٨٣٨	١,٦٢٧,٣٧١

٣٠- التزامات أخرى

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩
	الف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
عوائد مستحقة	٢٥٠,٨٢٤	٣٤٧,٤٩١
إيرادات محصلة مقدماً	١١,٤٨٤	٨,٧٩٨
مصروفات مستحقة	٦٥,٥٠٦	٥١٠,٠٦٠
ضرائب وتأمينات مستحقة	٦١,٩٦٥	٦٦,٩٧٥
دائنو توزيعات	٢٠٠	-
خصوم تحت التسوية	٨٥٢,٥٤٢	٢٥٦,٢٤٠
الاجمالى	١,٢٤٢,٥٢١	١,١٨٩,٥٦٤

٣١- مخصصات أخرى:

٣٠ يونيو ٢٠٢٠

البيان	الرصيد في أول السنة المالية ألف جنيه مصري	المكون خلال الفترة المالية ألف جنيه مصري	فروق إعادة تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية ألف جنيه مصري	اعادة التبويب بين المخصصات ألف جنيه مصري	ردعبء مخصص انتفى الغرض منه ألف جنيه مصري	المستخدم من المخصص ألف جنيه مصري	الرصيد في آخر السنة المالية ألف جنيه مصري
مخصص مطالبات محتملة (ضرائب)	٩٠,٨٥٨	٥٤,٣٠٨	-	-	-	(٤٠,٦٨٧)	١٠٤,٤٧٩
مخصص قضايا	٣,٣٠٤	٤,٧٣١	-	(١٦٢)	-	-	٧,٨٧٣
مخصص التزامات عرضية -مرحلة أولى	١٤,٣٨٩	٢٩,١١٢	٢٨	١٦٢	(٢٤,٦٠٥)	-	١٩,٠٨٦
مخصص التزامات عرضية -مرحلة ثانية	٧٠	٢٢٣	-	-	(٢٩٣)	-	٠
مخصص التزامات عرضية -مرحلة ثالثة	٣,٠٩٦	٢٤٩	-	(١٣)	(٧٥١)	-	٢,٥٨١
مخصص ارتباطات -مرحلة أولى	١٠٠,١٠٨	٢٣,٣١٥	-	-	(٤٠,٤٠٠)	-	٨٣,٠٢٣
مخصص ارتباطات -مرحلة ثانية	٢٢,٧٨٧	٤٩٩	-	-	(٢٢,١٢٣)	-	١,١٦٢
المخصصات الفنية لتأمين الممتلكات والمسئوليات	٣١,٧٤٣	١٠,١٦٤	(٣)		(٦,١٥٥)	-	٣٥,٧٤٩
الاجمالى	٢٩٦,٣٥٤	١٢٢,٦٠٢	٢٥	(١٣)	(٩٤,٣٢٩)	(٤٠,٦٨٧)	٢٥٣,٩٥٣

تم تعديل ارقام الأرصدة الافتتاحية بمبلغ ١٠٥,١٧٩ الف جنية مصري قيمة اثر تطبيق معيار IFRS٩

٣٠ يونيو ٢٠١٩

البيان	الرصيد في أول السنة المالية ألف جنيه مصري	المكون خلال السنة المالية ألف جنيه مصري	فروق إعادة تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية ألف جنيه مصري	اعادة التبويب بين المخصصات ألف جنيه مصري	ردعبء مخصص انتفى الغرض منه ألف جنيه مصري	المستخدم من المخصص ألف جنيه مصري	الرصيد في آخر السنة المالية ألف جنيه مصري
مخصص مطالبات محتملة (ضرائب)	٧٦,٨٨١	٥٦,٤٥٣	-	-	-	(٤٢,٤٧٦)	٩٠,٨٥٨
مخصص قضايا	٣,٢٢٦	٧٨	-	-	-	-	٣,٣٠٤
مخصص التزامات عرضية جيدة	٢٢,٥٠٩	-	(١,٢٧١)	١٠,٦١٩	-	-	٣١,٨٥٧
مخصص التزامات عرضية رديئة	١,١٢٩	-	-	٢,٢٨٧	-	-	٣,٤١٦
المخصصات الفنية لتأمين الممتلكات والمسئوليات	٣٢,٣٣٠	٣,٠٤٧	(١٢٣)	-	-	(٣,٥١١)	٣١,٧٤٢
الاجمالى	١٣٦,٠٧٥	٥٩,٥٧٨	(١,٣٩٤)	١٢,٩٠٦	-	(٤٥,٩٨٧)	١٦١,١٧٨

- بند مخصص التزامات عرضية يشمل الإلتزامات العرضية الغير مباشرة
- يتم مراجعة المخصصات الأخرى في تاريخ المركز المالى ويتم تعديلها عند الضرورة لإظهار أفضل تقدير حالى لها

٣٢- إلتزامات مزايا التقاعد

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩
إلتزامات مدرجة بالميزانية عن :	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
المزايا العلاجية بعد التقاعد	٣٣,٩٩١	٢١,٨٠٠

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩
المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل :	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
المزايا العلاجية بعد التقاعد	١٥,٥٤٧	١,٠٦٨

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
تتمثل الحركة على الالتزامات خلال السنة فيما يلى:		
تقدير الالتزامات في بداية العام	٢١,٨٠٠	١١,٨٠٠
مكاسب اكتوارية	١١,٨٩٦	-
تكلفة العائد	٣,٦٥١	١٠,٠٠٠
مزايا مدفوعة	(٣,٣٥٦)	-
تقدير الالتزامات في نهاية الفترة	٣٣,٩٩١	٢١,٨٠٠
الافتراضات الاكتوارية الرئيسية (الأساسية)		
معدل العائد المستخدمفى الخصم المزايا العلاجية	١٦,٧٥٪	-
تسوية الميزانية العمومية		
التزامات الميزانية العمومية	٢١,٨٠٠	١١,٧٩٩
مكاسب اكتوارية	١١,٨٩٦	-
حساب مزايا التقاعد المعترف به في حساب الأرباح و الخسائر	٣,٦٥١	١٠,٠٠٠
المزايا المدفوعة	(٣,٣٥٦)	-
تقدير الالتزامات في نهاية السنة	٣٣,٩٩١	٢١,٧٩٩

٣٣- رأس المال والاحتياطيات

(أ) رأس المال :

بلغ رأس المال المرخص به ٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري، كما بلغ رأس المال المصدر والمدفوع ٢,٧٢٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ موزع على ٢٧٢,٨٠٠,٠٠٠ سهم عادي ، القيمة الاسمية لكل سهم ١٠ جنيهات

(ب) الاحتياطيات

- تتمثل الاحتياطيات في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ فيما يلي:

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠١٩ ألف جنيه مصري
- احتياطي المخاطر البنكية العام	٩٠٩	-
- احتياطي المخاطر البنكية- أصول ألت ملكيتها للبنك	١٦,٣٩٤	٢٠,٦٦١
- احتياطي قانوني	٣١٩,٤٣٨	٢٢١,١٨٣
- احتياطي عام	٢٤,٩٩٨	٢٢,٨٨١
- احتياطي القيمة العادلة – استثمارات مان خلال الدخل الشامل	٢٣٨,٣٩٤	٢٢,٣٨٢
- الضريبة المؤجلة - فروق القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل بالعملة الأجنبية	(٢,٢١٠)	(٤,٥١٢)
- احتياطي خاص	٢٥,٧٦٦	٣٨,٩٠٤
- احتياطي رأسمالي	١٩٥,٣١٢	٢٨,٩٥٤
- احتياطي IFRS9	-	٢٧١,٢٣٠
الاجمالى	٨١٩,٠٠١	٦٢١,٦٨٤

١- احتياطي المخاطر البنكية العام :

يمثل المتبقى من اثر تطبيق معيار IFRS٩ حيث تم دمج أرصدة احتياطي المخاطر البنكية العام و احتياطي IFRS٩ والأحتياطي الخاص بالائتمان و تم استخدام الجزء الأكبر من هذا الاحتياطي لمجابهة الخسائر الائتمان المتوقعة عند التطبيق الأولى للمعيار الدولـــى (١ يوليو ٢٠١٩)

٢- احتياطي المخاطر البنكية – أصول آلت

إذا لم يتم التصرف في الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون خلال المدة المحددة وفقًا لأحكام المادة ٦٠ من القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ يتم تدعيم احتياطي المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠ % من قيمة هذه الأصول سنويًا خلال فترة احتفاظ البنك بها

٣- الاحتياطي القانوني :

وفقا للنظام الأساسى بالبنك يقتطع مبلغ يوازى ١٠% من الأرباح سنوياً لتكوين الاحتياطي القانوني ويجوز للجمعية العامة وقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدراً يوازى ٥٠% من رأس مال البنك المصدر ومتى نقص الاحتياطي عن هذا الحد يتعين العودة الى الاقتطاع.

٤- احتياطي القيمة العادلة – إستثمارات ماليةمن خلال الدخل الشامل الاخر :

يمثل فروق إعادة التقييم الناتجة عن تغير القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر

٥- احتياطي رأسمالي:

تمثل أرباح بيع أصول ثابتة.

٣٤- **توزيعات الأرباح**

لا يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كالتزام مالى و تخفض الأرباح المرحلة بها الا عندما يتم إعتمادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين ،و سوف يتم في نهاية السنة المالية اقتراح توزيعات الأرباح على المساهيمين و كذلك حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة و عرضها على الجمعية العامة للمساهمين التي ستنعقد لاعتماد القوائم المالية الختامية و عندئذ سوف يتم اثبات توزيعات الأرباح على المساهمين و كذلك حصة العاملين و مكافأة أعضاء مجلس الأدارة توزيعاً من الأرباح المحتجزة ضمن حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

٣٥- **النقدية وما في حكمها**

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠١٩ ألف جنيه مصري
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري	٢١٩,٢١٦	٢٧٧,٥٥٢
ارصدة لدى البنوك	٤,٦٦١,٥٢٢	٦,١٩١,٣٩٢
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	٥٠٦,٦٧٥	٤٧,٤٧٣
	٥,٣٨٧,٤١٣	٦,٥١٦,٤١٧

٣٦- **التزامات عرضية وارتباطات**

(أ) مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة ضد البنك فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ وتم تكوين مخصص لبعض منها ولم يتم تكوين مخصص لبعض القضايا حيث انه من غير المتوقع تحقق خسائر عنها.

(ب) ارتباطات رأسمالية

بلغت قيمة الارتباطات المتعلقة بالاستثمارات المالية ولم يطلب سدادها حتى تاريخ المركز المالى مبلغ ٧٥٤,٥١٨ ألف جنيه مصري وذلك طبقًا لما يلي

	قيمة المساهمة	المبلغ المسدد	المتبقي ولم يطلب بعد
استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل	٥١٨,٦٧٢	٣٩٠,٤٣٦	١٢٨,٢٣٦
استثمارات مالية في شركات تابعة	-	-	-
إرتباطات رأسمالية أصول ثابتة	-	-	٥٩٤,٠٨٢
إرتباطات عن عقود التأجير التشغيلى	-	-	٣٢,٢٠٠
	٥١٨,٦٧٢	٣٩٠,٤٣٦	٧٥٤,٥١٨

(ج) ارتباطات عن قروض وضمانات وتسهيلات

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠١٩ ألف جنيه مصري
خطابات ضمان	٣,٧٤١,٨٧٨	٢,١٩٤,٧٠٠
الاعتمادات المستندية (استيراد)	١,٣٦٠,٢١٩	١,٢٤٠,١٥٣
الاعتمادات المستندية (تصدير معززة)	٢٩٣,٦٠٤	١٢٩,٠٠٧
اوراق مقبوله الدفع	٥٨٦,٧٣٩	٦٢٨,٢٤٣
يخصم : غطاءات نقدية	(٧٤٣,٢٣٠)	(٥٧٠,٧٤٠)
الصافى	٥,٢٣٩,٢١٠	٣,٦٢١,٣٦٣
ارتباطات غير قابلة للالغاء عن تسهيلات ائتمانية	٣,٨٩٦,٩٨٩	٣,٢٣٠,٧٣٣
إجمالي	٩,١٣٦,١٩٩	٦,٨٥٢,٠٩٦

٣٧.الموقف الضريبي:

بالنسبة للموقف الضريبي للبنك:

- يخضع البنك لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته لذا فإنه يتمتع بإعفاء ضريبي لمدة خمس سنوات تبدأ من الفترة التالية لتاريخ بدء النشاط ، وقد بدأ البنك نشاطه في ٣ فبراير ١٩٨٥ وبذلك يخضع البنك لضريبة شركات الأموال ابتداء من الفترة المالية ١٩٩٠/١٩٩١.
- هذا وقد بدأ فرع البنك بالعاشر من رمضان مزاولة نشاطه خلال عام ١٩٨٩ / ١٩٩٠ وحصل على موافقة مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بإعفائه لمدة عشر سنوات تبدأ من أول يناير ١٩٩٠.
- وقد بدأ فرع البنك بالسادس من أكتوبر مزاولة نشاطه خلال عام ١٩٩٧، وحصل على موافقة ضرائب الشركات المساهمة أول القاهرة بإعفائه لمدة عشر سنوات تبدأ من أول يوليو ١٩٩٧ وتنتهي في ٣٠ يونيه٢٠٠٧.
- قام البنك بالتوقيع مع مصلحة الضرائب (مركز كبار الممولين) على التسوية النهائية بكل المنازعات الضريبية عن ضريبة شركات الأموال والقيم المنقولة حتى ٢٠٠٥/٦/٣٠، وقام البنك بالسداد وتم الحصول على المخالصة النهائية. وتم فحص السنوات ٢٠٠٦/٢٠٠٥، ٢٠٠٧/٢٠٠٦ وأسفر الفحص عن ضريبة شركات أموال لا شيء وتم إحالة بعض الأوعية الأخرى إلى اللجنة الداخلية وتم حسمها وسداد كافة المستحقات، كما تم فحص السنوات من ٢٠٠٨/٢٠٠٧ الي ٢٠١٠/وتم طلب تحويل الملف الي اللجنة الداخلية وتم حسم بعض البنود وتحويل بعض البنود الأخرى إلى اللجنة الداخلية المتخصصة ، و تم تحويل بعض النقاط الخلافية الى لجنة الطعن و التي قامت بدروها بتأييد المأمورية و من ثم تم الطعن على قرار لجنة الطعن و الملف حاليا منظور امام القضاء هذا ويقوم البنك بتقديم الاقرارات الضريبية السنوية بصورة منتظمة وسداد أي ضرائب مستحقة من واقع هذه الاقرارات
- تم فحص السنوات من ٢٠١٢/٢٠١١ وحتى ٢٠١٦/٢٠١٥ وجارى عمل اللجان الداخلية.
- صدر قرار لجنة فض المنازعات الضريبية بأحقية البنك بعدم خضوع ضريبة شركات الأموال على علاوة الإصدار لأسهم رأس المال للبنك عن عام ١٩٩٧ .
- فيما يتعلق بضريبة الدمغة فقد تم فحص معظم فروع البنك حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ وجارى فحص باقي الفروع ، وتم سداد الالتزامات الضريبية بناءاً على المطالبات الواردة ، ويلتزم البنك بسداد الضريبة وفقا للمواعيد القانونية.
- أما بالنسبة لضريبة كسب العمل فقد تمت المحاسبة والربط حتى عام ٢٠٠٠ وتم سداد الضريبة بالكامل ، وقامت المأمورية بالفحص عن الفترة من ٢٠٠١/١/١ حتى ٢٠٠٤/١٢/٣١ ، وقد صدر قرار لجنة الطعن الخاص بهذه الفترة وأسفر عن حسم نقاط الخلاف الرئيسية لصالح البنك. وتم فحص ضريبة كسب العمل لعام ٢٠٠٥ وقام البنك بالاعتراض على ما جاء بها وجارى اتخاذ الإجراءات للتحويل للجنة الداخلية ، تاريخ ٢٧ يناير ٢٠٢٠ تم اخطار البنك بنموذج فحص تقديري للسنوات ٢٠١٤ / ٢٠١٧ و الذى تم الطعن عليه في الموعد القانوني وتم تقديم التسويات الضريبية من اجل استصدار قرار بأعادة الفحص . بالنسبة للسنوات ٢٠١٦/٢٠٠٦ جارى الفحص وتم تسليم المأمورية كافة المستندات المطلوبة للفحص ولم يخطر البنك بأية فروق فحص حتى تاريخه ، ويقوم البنك بخصم وتوريد الضريبة شهريا في المواعيد القانونية طبقا لاحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥

الموقف الضريبي لشركة ضمان الصادرات:

- تم الفحص وسداد ضرائب كسب العمل عن سنوات ٢٠١٠ – ٢٠١١ طبقاً للمطالبة الواردة من المأمورية.
- تم الفحص والسداد عن ضرائب الدمغة حتى عام ٢٠٠٦.
- تم الفحص والسداد عن ضرائب أرباح تجارية حتى عام ٢٠١١.

- تم الربط الضرائب العقارية حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ ، و صدر قرار في الطعن المقدم من الشركة بتخفيض القيمة الايجارية و نتج عنه رصيد مدين لصالح الشركة لدى مصلحة الضرائب يقدر ب ٢٣،١٧٣ جم و سوف يتم إستهلاك هذا الرصيد و تسويته مع مصلحة الضرائب.
- قامت الشركة بتقديم الإقرار الضريبى عن ميزانية ٢٠١٨/٢٠١٧ و سوف يتم تقديم الإقرار الضريبى عن العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ في أكتوبر ٢٠١٩.
- بخصوص السنوات من ١٩٩٥/١٩٩٤ حتى ١٩٩٩/١٩٩٨ فقد صدر حكم فى الإستئناف لصالح الشركة بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٥ وصدر ربط من مصلحة الضرائب بناءاً على حكم الإستئناف وتم سداد الضرائب المستحقة على الشركة.

<u>- الموقف الضريبي لشركة ايجبت كابيتال القابضة:</u>

- الشركة خاضعة لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحتة التنفيذية والشركة ملتزمة بتقديم اقرارها الضريبي في المواعيد المحددة قانوناً ، وتم فحص السنوات من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٤وجارى عمل اللجان الداخلية، و لم تتلقى الشركة أي اختارات من مصلحة الضرائب المصرية لفحص السنوات وتم استلام مذكرة تسوية ضريبية من مصلحة الضرائب بقيمة ١،٨٥٠،٠٥٨ جنية مصري و قد قام المستشار الضريبى للشركة بإتخاذ كافة إجراءات لطعن المباشر و ف انتظار تحديد لجنة.
- تم فحص ضرائب كسب العمل عن السنوات من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٤ وسداد الفروق و قد تم تقديم مستندات الفحص من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٧ .
- تم الفحص والـ سداد عن ضرائب الدمغة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٥ وتم سداد المـ ستحق علي الـ شركة خلال تلك الفترة و قد تم تقديم مستندات الفحص من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٧.
- تم تقديم نماذج ضريبة الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة في موعدها وسداد الضريبة المستحقة علمـــــــــــــــا بأن أخر سداد بتاريخ ٢٠٢٠/٠٦ ولم يتم اخطارنا من قبل المأمورية بأي اخطارات.

<u>- الموقف الضريبي لشركة تنمية السياحة:</u>

- تم فحص حـ سابات الـ شركة من بداية النـ شاط حتي عام ٢٠٠٣ ،اما فيما يتعلق بعام ٢٠٠٤ تم الفحص و تم تحويل الملف الى لجان الطعن و لم يتم الربط النهائي لهذة السنة حتى تاريخة.
- لم يتم إدراج الشركة ضمن عينة الفحص عن السنوات ٢٠٠٩/٢٠٠٥ و تم اعتماد الإقرارات الضريبية و طبقا لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ فان الإقرارات الضريبية لمقدمة تعتبر ربطا للضريبة.
- السنوات ٢٠١٢/٢٠١٠ تم الطعن عليه في الموعد القانوني و أحيل الملف إلى اللجنة الداخلية ، و تم الطعن على نتيجة إعادة الفحص وأحيل الملف للجان الداخلية و لم يتم تحديد جلسة حتى تاريخة.
- تم المحا سبة طبقا لدفاتر و مـ ستندات الـ شركة عن تلك الـ سنوات ٢٠١٤/٢٠١٣ و اخطرت الـ شركة بنموذج ١٩ ضرائب حيث بلغت الـ ضريبة عن ٢٠١٣ مبلغ ١،٦٤٨،٦٨١ جنية مـ صري و عن عام ٢٠١٤ مبلغ ١،٣١٧،٣٢١ جنية مـ صري و تم الطعن عليه في الموعد المحدد.
- قدمت الـ شركة اللإقرارات الـ ضريبية الـ سنوية عن الـ سنوات ٢٠١٩/٢٠١٥ بانتظام و في المواعيد القانونية و فقا لاحكام القانون ٩١ لسة ٢٠٠٥ و لائحته التنفيذية.
- تم فحص ضرائب كسب العمل من بداية النشاط حتى ٢٠١٢/١٢/٣١ وسداد الفروق .
- تم فحص ضرائب الدمغة من بداية النشاط حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ وسداد الفروق.

- الموقف الضريبي لشركة المصرى للإستثمارات العقارية:

- تقوم الـ شركة بتقديم الإقرارات الـ ضريبية في المواعيد المحددة قانوناً وفقا لاحكام القانون رقم ٩١ لـ سنة ٢٠٠٥ ولم يتم الفحص منذ بداية النشاط حتى الأن.
- لم يتم فحص ضريبة كسب العمل منذ بداية النشاط حتى الأن.
- لم يتم فحص ضريبة الدمغة منذ بداية النشاط حتى الأن.

- الموقف الضريبي لشركة ابه بيتا للإستثمارات العقارية:

- تقوم الـ شركة بتقديم الإقرارات الـ ضريبية في المواعيد المحددة قانوناً وفقا لاحكام القانون رقم ٩١ لـ سنة ٢٠٠٥ ولم يتم الفحص منذ بداية النشاط حتى الأن.
- لم يتم فحص ضريبة كسب العمل منذ بداية النشاط حتى الأن.
- لم يتم فحص ضريبة الدمغة منذ بداية النشاط حتى الأن.

الموقف الضريبي لشركة ايجيبت كابيتال للإستثمارات العقارية:

- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد المحددة قانوناً وكان أخرها عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩، ولم يتم الفحص منذ بداية النشاط حتى الأن.
- لم يتم فحص ضريبة كسب العمل منذ بداية النشاط حتى الأن.
- لم يتم فحص ضريبة الدمغة منذ بداية النشاط حتى الأن.

الموقف الضريبي لشركة بيتا المالية القابضة:

- الشركة خاضعة لاحكام قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد المحددة قانوناً ، ولم يتم الفحص منذ بداية النشاط حتى الأن.
- لم يتم فحص ضريبة كسب العمل منذ بداية النشاط حتى الأن.
- لم يتم فحص ضريبة الدمغة منذ بداية النشاط حتى الأن.

الموقف الضريبي للشركة العالمية القابضة للتنمية والإستثمارات المالية:

- الشركة خاضعة لاحكام قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد المحددة قانوناً ، ولم يتم الفحص منذ بداية النشاط حتى الأن.
- لم يتم فحص ضريبة كسب العمل منذ بداية النشاط حتى الأن.
- لم يتم فحص ضريبة الدمغة منذ بداية النشاط حتى الأن.

الموقف الضريبي لشركة الإستثمارات السياحية بسهل حشيش:

- يتم تقديم الإقرار الضريبى في المواعيد القانونية وذلك وفقا لاحكام قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.
- تتمتع الشركة بإعفاء ضريبى عن نشاط الفندق حتى عام ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وتبدأ محاسبتها ضريبياً من عام ٢٠١٢.
- الفترة من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ تم الفحص والسداد بالكامل.
- تم فحص دفاتر الشركة عن عام ٢٠٠٩ وأخطرت الشركة بالفروق الضريبية وتم الطعن في المواعيد القانونية.
- يتم فحص ضريبة كسب العمل من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ وتم الربط وسداد الفروق بالكامل .
- تم فحص ضريبة الدمغة من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وتم الربط وسداد الفروق بالكامل.

٣٨ .صناديق الاستثمار:

(أ) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات – الأول – الخبير :

الـ صندوق أحد الأنـ شطة الم صرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لـ سنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الـ صندوق شركة اتش سي للأوراق المالية والا ستثمار ، وقد بلغ عدد وثائق ا ستثمار هذا الـ صندوق عند التأ سيس مليون وثيقة قيمتها مائة مليون جنيه خُ صص للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها عند الإ صدار ١٠٠ جنيه لكل وثيقة وقيمته الا سمية وفقا لـ شرة الاكتتاب ٣٣,٣٣ جم) لمبا شرة نـ شاط الـ صندوق ، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة بالـ صندوق في نهاية يونيو ٢٠٢٠ عدد ١٠٧،٣٥٩ وثيقة كما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك ٧٩١٩١ وثيقة تمثل نـسبة ٧٤% من إجمالي عدد وثائق الـصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة مبلغ ١١٢,٠٨جنيه وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل البنك المصري لتنمية الصادرات على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الـصندوق وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي عمولات البنك مبلغ ٦٨,٩ألف جنيه عمولة الإدارة حتى نهاية يونيو ٢٠٢٠،أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل

(ب) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات – الثاني – النقدي :

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركة ازيموت لإدارة الصناديق ومحافظ الأوراق المالية ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق عند التأسيس ٢٨٦٧٤٦٦ وثيقة قيمتها ٢٨٦،٧٤٦،٦٠٠ جنيه خُصص للبنك ١٤٣٤٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية عند الإصدار ١٠٠ جنيه لكل وثيقة) لمباشرة نشاط الصندوق ذات عائد يومي تراكمي ، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة بالصندوق في نهاية يونيو ٢٠٢٠ عدد ١،٧١٣،٥٣٣ وثيقة وكما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك عدد ٣٤،٤١٥ وثيقة وهى تمثل نسبة ٢% من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مبلغ ٣٧٧,٧٧٤٥ جنيه وبلغ إجمالي قيمة العمولات ٢٢٧٧ ألف جنية حتى نهاية يونيو ٢٠٢٠ أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل.

(ج) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثالث ذو العائد الدوري التراكمي – كنوز:

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركة برايم انفستمنتس للاستثمارات المالية، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق عند التأسيس ٦١٢٥٠١ وثيقة قيمتها ٦١٢٥٠١٠٠ جنيه خُصص للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية عند الإصدار ١٠٠ جنيه لكل وثيقة) لمباشرة نشاط الصندوق، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة في نهاية يونيو ٢٠٢٠ عدد ٥٢،٨٢٣ وثيقة وتبلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة. وهي تمثل نسبة ٩٤,٧% من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مبلغ ١٤٩,٢٨١٢ جنيه وبلغ إجمالي قيمة العمولات ٤٤,٢ ألف جنية حتى نهاية يونيو ٢٠٢٠، أدرجت ضـــمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل.

٣٩ .أرقام المقارنة:

• تم إعادة تبويب بعض ارقام المقارنة لتتفق مع العرض المالى للعام الحالي

٤٠ . أحداث هامة:

انتشرت جائحة فيروس كورونا "وباء كوفيد-١٩ المستجد" عبر مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم، مما تسبب في تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية، مما ادى ذلك الي حالة من عدم التأكد في البيئة الاقتصادية المحلية والعالمية. وقد أعلنت السلطات المالية والنقدية المحلية والعالمية على حد السواء عن تدابير دعم مختلفة في جميع أنحاء العالم لمواجهة الآثار السلبية المحتملة. وبناءاً عليه ، فقد قام البنك بتفعيل خطة استمرارية الأعمال والإجراءات الأخرى الخاصة بإدارة المخاطر المتعلقة بالتعطل المحتمل للأعمال نتيجة لتلك الجائحة وتأثيرها حيث تم اتخاذ الإجراءات التالية:

- تم العمل بالإدارات المركزية بالحد الأدنى من الموظفين والقدر الأكبر يتعين ان يعمل من خلال المنزل.
- تم اختيار موقعين كبدائل لتشغيل إدارات العمليات المركزية عند الطوارئ بعيداً عن الموقع الرئيسي حتى لا تتأثر اعمال البنك بأي توقف.
- تم تحييد جزء من العمالة مراعين الحالات المرضية والحالات الأخرى المشار اليها بتعليمات البنك المركزي المصري.
- تم تأمين فرق عمل تقنية المعلومات بالإضـــافة الى وجود فرق عمل احتياطية لا تختلط بالفريق الحالي لتشـــغيل ال Data Centers.
- الفروع تعمل بحد أق صى ٥٠% من العمالة يتم تناوبها كل أ سبوع بحيث إذا لجأ فرع أو أكثر للإغلاق يتم ا ستخدام جزء من الزملاء بالمنازل لتدعيم فروع محيطة أو النزول لذات الفرع بعد تعقيمه.
- تم الســـماح بدخول الحد الأدنى الممكن من العملاء للفرع في كافة الأوقات وانتظارهم متباعدين خارج الفرع والالتزام بموعد غلق الفروع.
- تكثيف التسجيل الذاتي لخدمات الإنترنت والمحافظ الإلكترونية.
- تم اتباع إجراءات الامن من تطهير دوري، زيادة التهوية، ارتداء أقنعة الوجه، توفير مطهرات اليد للا ستخدام المتكرر وقياس الحرارة للموظفين المترددين على إدارات مركزية خاصة تقنية المعلومات ومراكز الاتصال (كول سنتر).

ويراقب البنك الوضع عن كثب حيث قامت إدارة البنك بدراسة الاثار المالية والاقتصادية الناتجة عن تفشى وباء كورونا المستجد بدءا من تحليل الاثار المتوقعة على مستوى الاقتصاد الكلى وتحديد القطاعات المتأثرة سلبا وتلك حيادية التأثر به وتأثير ذلك على المركز المالي للبنك و نتائج الاعمال و تحديد ا ستراتيجية التعامل خلال الفترة القادمة واثرة على الخطة التو سعية و تم إعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في نهاية يونيو ٢٠٢٠ وفقا للمعلومات المتاحة التي يمكن الا ستناد عليها حاليا والتي تمثل أفضل تقدير من وجهة نظر الإدارة اخذا في الاعتبار ان تلك التقديرات بناءا على افترا ضات خا ضعة للتغيرات التي قد تحدث مستقبلا.